الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية الأداب واللغات
قسم اللغة و الأدب العربي
التخصص لسانيات تطبيقية

Faculté des lettres et des langues

قوانين العاملية للعامل الأصل – الفعل – في النحو العربي – سورة الكهف –أنموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبة :
تركية موايسي

إشراف الأستاذة :
حكيمة طايل

لجنة المناقشة :

1-	أ/د يمينة مصطفاي	جامعة البويرة	رئيسا
2-	أ/ حكيمة طايل	جامعة البويرة	مشرفا و مقررا
3-	أ/د عبد القادر تواتي	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمدُ وأشكرُ الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وما كنت لأهْتَدِي إليه لولا فضل الله ومنّه علّي، واسأله أن يتقبله مني بقبول حسن.

كما أتقدّم بأعذب كلمات الشكر وأسمى عبارات المحبة في الله إلى من مهّدت لي طريق العلم والمعرفة ونالت شرف التّتويج بهذا الغرْسِ المتمثل في البحث إلى الأستاذة المشرفة "حكيمة طايل"، فلها مني خالص الدعاء بأن يجزيها الله بالإحسان إحسانا.

كما لا يفوتني أن أوجّه عميق الشكر لكل من ساندني بفائدة أو توجيه أو ملاحظة أو تصويب، فلهم جلّ التقدير.

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتجسّد في هذا البحث المتواضع:

إلى الشمعتين المضيئتين، إلى من أمرنا الله بطاعتهما، إلى من بذلا الغالي والنفيس في سبيل تحقيق مساعينا، إلى رمزي العطاء ومثالَي التضحية والوفاء أمي وأبي.

إلى عطر حياتي وعبقها الندي: إخْوتِي وإخواني.

إل من مدّت لي يد العون في أوقات وهني وضعفي، إلى التي لم يرضها تعثري، إلى من قوّمت خطاي العرجاء المثقلة، الأستاذة "جازية العربي شريف" أهديك لحظة فرحي.

تركية

مقـــــدمة

مقدمة:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه ومن بهديه اقتفى.

أما بعد:

امتازت اللغة العربية عن اللغات الأُخرى بأنها لغة الضاد، كما اختصّت بارتباطها الوثيق بالقرآن الكريم، المعجزة الكلامية الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان، ما جعل العلماء يلتفون حول آياته قصد فهم معانيها والتعمق في أسرارها وكشفها، وعلى إثر ذلك تعدّدت علوم اللغة من صرف وبلاغة وبيان ونحو، وهذا الأخير من أقوى دعائم اللغة العربية، حيث أن أيّ تغيير يصيبه يؤثر على بناء اللغة، فبينهما علاقة تضام إذ لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر بأي شكل من الأشكال.

فعلم النحو نبراس يستضاء به، ظهر دوره جليا في مساهمته في أداء آيات الذّكر الحكيم أداء سليما وبالتالي فهمها فهما صحيحا، فهو إذا وسيلة لتقويم الألسن من اللحن الممتد إلى كتاب الله تعالى.

وعلى هذا الأساس، فقد قام النحو العربي على عدة نظريات أدّت إلى اكتماله، أهمها نظرية العامل النحوي التي وصفها النحاة بأنها العمود الفقري، ذلك أنّ أكثر قواعد النحويين مبنية عليها، ففي نظرهم كل عامل يتطلب معمولا وكل معمول يستدعي أثرا، ومنه أخذ النحاة يفسرون العلاقات التي تحكم عملية التأثير والتأثر في التركيب بأن قاموا بتتبُّعها، من أبرز تلك العلاقات تأثير الفعل في غيره من الكلمات، وهو الموضوع الذي آثرتُ البحث فيه، فعنونتُه **"قوانين العاملية للعامل الأصل –الفعل- في النحو العربي –سورة الكهف- أنموذجا".**

ومما شجعني على اختيار هذا الموضوع دوافع أبرزها:

- الحرص الشديد والرغبة الملحة في البحث في مواضيع تخدم كتاب الله تعالى ونحو اللغة.

- أن العامل النحوي من المواضيع التي يلزم العناية بها ودراستها، كونها مرتبطة بالإعراب الذي يعمل على ضبط أواخر الكلم خاصة في آيات الذكر الحكيم وبالتالي حفظ اللسان من اللحن فيها وفهم مقاصدها الصحيحة.

وقد اتضحت أهمية الدراسة في تطرقها إلى جانب مهم من جوانب النحو ألا وهو: أنواع الأفعال العاملة وبيان أثرها على معمولاتها والعمل على تحديد قوانين عاملية كل فعل منها ومن ثّم تطبيق ذلك على سورة الكهف.

وفيه سعيت إلى طرح إشكالية البحث بالإجابة عن هذه التساؤلات:

- ما تجليات تصرّف الفعل الأصل بالعمل في معمولاته؟
- ما قوانين عاملية أفعال القلوب وما الأحكام النحوية المرتبطة بعملها؟
- ما الأفعال التي يشملها حكم التعليق، وما أسباب حدوثه؟
- كيف تتمكن الأفعال الناقصة من العمل في معمولاتها؟
- ما القيود المتحكمة في عمل الأفعال الجامدة؟

اقتضتْ طبيعة الدراسة اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، فالأول قائم على الإحاطة بالظاهرة النحوية "نظرية العامل" من كل جوانبها، أما الثاني فيتطلب استخراج الأفعال العاملة وبيان نوعها وشروط عملها.

نتج عن هذه الدراسة خطة مكّونة من مدخل وفصلين، ابتدأتهُ بمقدمة اشتملت على خلاصة البحث، أما المدخل فحدّدت فيه المفاهيم المتعلقة بنظرية العامل بدءا بتعريفها ثم إبراز أركانها ونشأتها وأخيرا تبيان طبيعتها.

في حين كان الفصل الأول نظريا، معنونا بـ "أنواع الأفعال العاملة وقوانين عملها، قسمته إلى مبحثين، حصرت المبحث الأول في ثلاثة مطالب حول أنواع الأفعال العاملة.

أما المبحث الثاني فقّمت فيه تفصيلا حول قوانين عمل كل الأفعال، تجسّد في ثلاثة مطالب.

بينما كان الفصل الثاني تطبيقيا، عنونته بـ "العامل الأصل –الفعل- وشروط عمله- سورة الكهف "أنموذجا"، وقد تفّرع عنه مبحثان، خصصت المبحث الأول للأفعال التامة وتوضيح شروط عملها في مطلبين.

أما المبحث الثاني أفردته للأفعال الناقصة والأفعال الجامدة وقوانين عملها في مطلبين أيضا.

وفي الخاتمة، توصلت إلى عرض موجز لأهم نتائج البحث.

وللإحاطة بموضوع البحث، اْستندتُ إلى مجموعة من الكتب ابتداء بالكتب القديمة كالكتاب لسيبويه الذي وصف بأنه قرآن النحو لبلوغه درجة من الإتقان والشمول، ومنها كتاب ابن هشام: "شرح قطر الندى وبل الصدى"، أما الحديثة استعنت بكتاب مختصر النحو لعبد الهادي الفضلي وكتاب قصة الإعراب لأحمد الخوص، ومنها كتب الإعراب، ككتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدين الدرويش وغيرها.

كما أثريت الموضوع من خلال التطلع إلى الدراسات السابقة، أذكر على سبيل المثال بحث "**التعليق في النحو العربي مع دراسة تطبيقية من القرآن الكريم**" لنيل درجة الماجستير للطالبة سميحة بنت منصور بن أحمد الراجحي، وقد خصّصته الباحثة لبيان الأفعال التي يدخلها حكم

التعليق وإبراز سبب حدوثه، بينما وسّعت في بحثي نطاق الدراسة إذ سعيت فيه إلى توضيح كل الأفعال العاملة بما فيها أفعال القلوب، كما تعرّضت بشيء من التفصيل إلى قوانين عامليتها، وهنا يكمن الفرق بين العملين.

ومن ناحية الصعوبات، فلا يخلو أيُّ عمل جاد منها، ولعل أهم عائق واجهني هو صعوبة فهم ما جاء في الكتب القديمة إضافة إلى ضيق الوقت.

وختاما، لا يسعني إلا أن أُهدي عظيم الشكر ووافر التقدير إلى كل من ساندني على إتمام هذا البحث والمضي في طريقه، وأخصى بالذكر الأستاذة المشرفة "حكيمة طايل"، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "**منْ لاَ يشكر الناس لا يشكر الله**"، فقد تابعت معي العمل بصدر رحب منذ أن كان مجرّد فكرة إلى أن تمثل في صورة بحثٍ.

مدخـــــل

مدخل:

أولا: تعريف العامل

تعد نظرية العامل المفتاح لفقه النحو العربي ومعرفة أسراره، وذلك لكثرة ورودها في مباحث النحاة القدامى، كما أنها الضابط للغة العرب ضبطا محكما، وهي أساس علم النحو التي ثبتت أصوله ونظّمت فروعه.

أ- في اللغة:

عرّف ابن فارس (ت 395 هـ) العامل في معجمه مقاييس اللغة بأنّ: «**عمل العين والميم واللام أصل واحد صحيح فهو عام في كل فعل يُفْعل، قال الخليل: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلاً، فهو عامل، واعتمل الرّجل إذا عمل بنفسه**»[1] يتبّين من هذا التعريف أن الفعل عمل يدل على مطلق الفعل، كما يعني تأدية الرجل العمل بيده.

وورد في معجم لسان العرب لابن منظور (ت 711 هـ) أن: «**عمل: والعاملُ: هو الذي يتولّى أمور الرجل في ماله وملكِه وعملِه ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل، والعمل: المهنة والفِعْل، والجمع أعمال، عَمِلَ عملاً، وأعمله غيره واستعمله، واعتمل الرجلُ: عمل بنفسه**»[2] يتضح من خلال التعريف أن: العامل اسم فاعل مشتق من مادة "عمل" ويدلّ على الشخص الذي يعمل في شيء فيحدث فيه الأثر.

---

[1]- ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: محمد عوض مرعب، د تر، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1422هـ-2001م، د ج، ص 678.

[2]- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، د تح، د تر، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1300 هـ، مج: 11، ص 474.

ومنه يمكن استنتاج اتفاق التعريفين في دلالة العامل على مطلق الفعل وتأدية العمل باليد، وبناء على ذلك أسقط هذا اللفظ على النحو كونه يحدث أثرا في آخر الكلمة وأطلق عليه العامل النحوي.

ب- في الاصطلاح:

لقد شغل العامل في الدرس النحوي كل مباحث النحاة، فقد اعتمد سيبويه العوامل في كتابه الشهير منذ الصفحات الأولى، حيث يقول في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: «**وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب**»[1] في هذا القول إشارة إلى أنّ حركات الإعراب ناتجة عن عامل داخل على الكلمات، كما فرّق بين ألقاب الإعراب التي تتضمن: الرفع، والنصب والجر والجزم وبين ألقاب البناء والتي تشمل: الفتح والكسر والضم والوقف.

وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: «**العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب**»[2]، يقصد بالوجه المخصوص: الإعراب المتغير بتغير العوامل الداخلة عليه، فالعامل حسبه هو العنصر المتحكم في أواخر الكلم والموجب للإعراب.

---

[1]- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، د تر، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، ج 1، ص 13.

[2]- الشريف الجرجاني: علي بن محمد السيد، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، د تر، د ط، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د س، د ج، ص 122.

في حين رأى عبّاس حسن أن العامل: «**ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة أو مقدرة**».[1]يستخلص من هذا التعريف أن العامل هو المؤثر في اللفظ فينشأ شيئين اثنين وهما: الحالة الإعرابية كالرفع والنصب والجر والجزم والتي تدل على الأبواب النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية وغيرها، وكذا العلامة الإعرابية الواقعة في آخر الكلمة وهي عبارة عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف، ففي مثال: رأيتُ زيدًا، فالذي أوجد الرفع في الفاعل (التاء) والنصب في المفعول (زيدًا) هو الفعل رأيتُ والعلامتين الضمة والفتحة في المعمولين دلالة على العمل.

ثانيا: أركانه

حدّد مصطفى الغلاييني أركان العامل الثلاثة بقوله: «**العاملُ: ما يُحدِثُ الرفع، أو النصب، أو الجزم، أو الخفض، فيما يليه المعمول: هو ما يتغيّر اخره: برفع، أو نصب أو جزم، أو خفض، بتأثير العامل فيه، العمل ويسمَّى الإعراب أيضا: هو الأثر الحاصل بتأثير العامل، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم**»[2]. فالكلمات المنتظمة في جملة ما تربطها علاقات التأثير والتأثّر، ففي نحو: قدم خالدٌ فالذي أثّر في آخر كلمة خالدٌ وأحدث فيها الرفع هو الفعل "قَدِم" فهو إذا العامل، أما الكلمة المتأثرة فتسمى المعمول أما الأثر في آخر المعمول فهو العمل الإعرابي وهو الرفع في هذا المثال.

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، د تح، د تر، ط 3، دار المعارف، مصر، د س، د ج، ص 75.

[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، د تر، ط 28، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، 1414هـ - 1993م، ج 3، ص 273.

ثالثا: نشأته

تعد نظرية العامل الركيزة الأساس التي بُ ني عليها النحو العربي، وهي نظرية عربية خالصة، إذ أنها «**ولدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثرات أجنبية، فقد ولدت في مرحلة النشأة، المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده والتي تشمل القرنين الأول والثاني للهجرة**».[1]

ومما يؤكد الكلام السابق ويزيده حجة ما رآه شوقي ضيف حيث تنبه في كتابه "تاريخ الأدب العربي" إلى أن نظرية العامل اختص بها النحو العربي دون غيره ذلك أن مجال اهتمامها عربي محض.

وعليه فإنّ فضل السبق في إرساء الدعائم الأولى لنظرية العامل وتثبيت أصولها ومدّ فروعها حظي به الخليل حيث ذكر سيبويه كلامه في عمل إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعل، فقال: «**زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلا أنّه ليس لك أن تقول كأنّ أخوك عبد الله، تريد كأنّ عبد الله أخوك...**»[2]فهذه الأدوات بمنزلة الأفعال فيما بعدها من حيث عمل الرفع والنصب إلا أنها ليست بأفعال لأنها غير متصرفة.

أما تلميذ الخليل سيبويه فقد استند إلى العوامل في مباحثه النحوية في كتابه "الكتاب" منذ الصفحات الأولى ناشرة ظلالها على أبواب الكتاب كله، حيث أورد قولا في باب مجاري أواخر الكلم

[1]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، د تح، د تر، د ط، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 1435هـ 2014م، د ج، ص 45.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 131.

من العربية وذكر أنها «**تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف**».[1]

والذي يدعم فضل السبق للخليل في الحديث عن نظرية العامل استشهاد باحثين كثر بذلك منهم: «**شوقي ضيف في "المدارس النحوية"، وعلي أبو المكارم في "تقويم الفكر النحوي"، ونهاد الموسى في "نظرية النحو العربي" وعوض القوزي في "المصطلح النحوي" ومحمد حسين آل ياسين في "الدراسات اللغوية عند العرب"**».[2]

رابعا: تصوّر النحاة له

تباين تصوّر النحاة لطبيعة العامل وحقيقته إذ أجمع أكثر النحويين على أنّ: «**العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمة نفسها تحمل بين طيّاتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم**».[3] فالكلمات لها قابلية التأثير في غيرها فمثلا "قام زيدٌ" فقام هي نفسها التي رفعت الفاعل كما أنها الجالبة للعلامة الإعرابية أي الضمة في هذا المثال، وتارة «**لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني، يدرك بالقلب ولا ينطق به، فالمعنى عندهم له قدرة أيضا على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها**».[4] فالمقصود بالعامل المعنوي أنه معقول ومستنبط، كما أنه مجرّد لا يدرك بالحواس إلا أنه يؤثر في

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 13.

[2]- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية"، د تح، د نشر، ط1، كلية الآداب، جامعة أم القرى محمد الخامس لنيل دبلوم الدراسات العليا، دار الرباط، 1425هـ-2004م، ص 158.

[3]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 49.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

غيره، فمثلا: "الجوُّ هادئ" فالذي رفع كلمة "الجو" واجتلب العلامة الإعرابية "الضمة" في آخرها هو العامل المعنوي "الابتداء".

في حين اتخذ ابن جني مسلكا آخر فرأى أن العامل هو المتكلم، وذلك في قوله: «**فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجّر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح**».[1]

أراد ابن جني إظهار طبيعة العامل، فالكلمة عنده لا تحمل قوة على إحداث العمل الإعرابي لأنها مجموعة أصوات، وهي غير عاملة، بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر والجزم، ومن ناحية اخرى يرى أن العوامل عند النحاة هي قرينة تدل على الحركة المطلوبة.

كما استحسن ابن الأنباري هذا الرأي حيث اعتبر أن «**العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء ... وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا**».[2]يتبين من خلال هذا القول، أن العامل مجرد أمارة وعلامة وليس له تأثير حسي.

وقد استصاغ الرضي فكرة القول بالعامل المتكلم، فذكر أنّ «**الموجد لهذه المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذلك الموجد لعلامات**

[1]- ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د تر، ط2، دار الكتب المصرية، مصر، 1913م، ج 1، ص ص 109، 110.

[2]- الأنباري: كمال الدين بن أبي البركات عبد الرحمان بن أبي سعيد، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، د تر، ط 1، دار الأرقم بن الأرقم، بيرون، لبنان، 1999م، د ج، ص 73.

هذه المعاني هو المتكلم».[1]يفهم من ذلك أن العامل عبارة عن علامة يسترشد بها إلى وجود حركة معينة في آخر الكلمة، كما تصنف المعمول ضمن باب نحوي والذي ينتج عنه استقامة المعنى، فهو إذن وسيلة المتكلم التي يعبر بها عن الأبواب النحوية المفردة.

بينما تبنى الرأي الثالث بزعامة ابن مضاء القرطبي فكرة رفض العامل وإلغائه وذلك في كتابه "الرد على النحاة" حيث قال: «**وعّبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا ضرب زيد عمرا أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو، إنما أحدثه ضرب... وذلك بين الفساد**»[2] يتبين من هذا القول دعوة ابن مضاء الصريحة إلى هدم نظرية العامل ذلك أنه يرفض أن تكون الألفاظ عوامل مؤثرة في غيرها، ففي المثال الذي قدمه النحوّيون ضرب زيد عمرا ينفي أن يكون الفعل ضرب هو الذي أحدث الرفع في زيد والنصب في عمر إذ عده من الفسا د البّين.

[1]- الأستراباذي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، د تر، د ط، مؤسسة الصادق، طهران، إيران، 1395هـ-1975م، ج 1، ص 72.

[2]- ابن مضاء القرطبي: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن محمد اللخمي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، د تر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1947م، د ج، ص 24.

الفصل الأول

أنواع الأفعال العاملة وقوانين عملها

تمهيد

المبحث الأول: أنواع الأفعال العاملة

المبحث الثاني: قوانين عملها

تمهيد:

يمثل الفعل الركن الأساسي في الجملة الفعلية كونه يؤثر على عناصرها، وقد اصطلح عليه النحاة: اسم المسند، ومنه فقد كثر الحديث عنه بحيث نجد حدوده مبسوطة في المعاجم وكتب النحاة.

فمن أبرز المعاجم التي وقفت على تعريفه نجد معجم لسان العرب لابن منظور حيث قال: «**فعل: الفِعل: كناية عن كل عمل متعدٍّ أو غير متعدٍّ، فعل يفعل فَعْلاً وفِعْلاً، فالاسم مكسور والمصدر مفتوحا...**».[1]فالفعل في اللغة إذا هو وصف لكل عمل متعد أو غير متعدٍّ.

أما في اصطلاح النحويين، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر تحديد ابن هشام له حيث قال بأنه: «**ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**»[2]يستخلص من هذا التعريف أن الفعل حتى يكون فعلا يشترط أمرين: أولهما، أن يحمل معنى في نفسه بخلاف الحرف الذي لا يحمل معنى في ذاته إلاّ باقترانه بكلمة أخرى، وثانيهما، أن يَرِد في أحد الأزمنة الماضي والمضارع والأمر بخلاف الاسم فإنه لا يقترن بزمن ما.

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مج 11، ص 528.

[2]- ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، د تح، د تر، ط1، دار الكوخ، إيران، طهران، 1383هـ، د ج، ص 36.

المبحث الأول: أنواع الأفعال العاملة

المطلب الأول: الأفعال التامة

اصطلح عليها النحاة الأفعال التّامة كونها تتمُّ الكلام وتحصّل المعنى المفيد بالمرفوع دون المنصوب وهي الأفعال الدالة على الحدث والزمن معا، وقد تأتي على غير صيغتها الأصلية فتكتفي بالفاعل إن كانت قاصرة، وقد تتجاوزه إلى مفعول أو أكثر إن كانت متعدية، كما ترد على غير صيغتها الأصلية فتحتاج إلى نائب فاعل وهنا تبيان لهذه الأفعال:

أ- الفعل اللازم:

•**تعريفه:** وقد حدّه سيبويه في باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول: «**فأما الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك: ذَهَبَ زيدٌ وجلس عمرو**».[1] يستخلص من هذا التعريف أن الفعل اللازم هو المكتفي بمرفوعه ولا يتجاوزه إلى المفعول به، فالفعل "ذهب" اقتصر على رفع الفاعل فقط "زيد" واكتفى به.

في حين عرّفه الغلاييني: «**الفعل اللازم: هو ما لا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: ذهب سعيد، وسافر خالٌد**».[2] يلاحظ أن الفعل اللازم يحتاج إلى فاعل ولا يستدعي مفعولا به ويطلق عليه كذلك: الفعل القاصر لاقتصاره على الفاعل والفعل غير الواقع لأنه لا يقع على المفعول به والفعل غير المجاوز لأنه لا يجاوز فاعله.

---

[1]- سيبريه، الكتاب، ج1، ص 33.

[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 46.

●**علامات الفعل اللازم:** يتجلى الفعل اللازم بواحد من العلامات التالية:

- أن يكون معناه صفة قائمة في الفاعل وملازمة له كحسُن وقَبُحَ.
- أن يدل على معنى الهيئة كقصر.
- اشتماله على معنى النظافة: كطهر أو معنى الدنس كنجس.
- دلالته على طارئ غير ثابت كفرح.
- دلالته على اللون كأخضر.
- أن يدل على عيب كعور.
- أن يجيء بصيغ مختلفة كَفُعُلَى، افْعَنْلَى، فُعْلَّى، فِعْلَّال، افْعَلَّى، افْعَنْلَل...[1]

●**تعدية اللازم:** يصير اللازم متعدّيا بطرق ثلاثة:

- بزيادة الهمزة قبل فائه نحو أُنبت.
- بتضعيف عينه نحو عَظَّم.
- وإما بواسطة حرف الجر نحو: أَعْرِضْ عن المسيء.

ب- الفعل المتعدّي:

●**تعريفه:** ذكر سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول حدّه بقوله: «**وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا، فعبدُ الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل**»[2]فالفعل المتعدي حسبه هو الذي لا يكتفي بفاعله بل يتجاوزه إلى المفعول، ففي المثال المقدّم "ضرب عبد الله زيدا" نلحظ أن الفعل المتعدّي "ضرب" بنفس منزلة الفعل اللازم "ذهب" في عمله الرفع في الفاعل.

---

[1]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 46، 47.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 34.

بينما عرّفه مصطفى الغلاييني بقوله: «**الفعل المتعدي هو ما يتعدّى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل: فتح طارق الأندلس... وعلامته أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به مثل: اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه**».[1]أي أن الفعل المتعدي يتجاوز فاعله إلى مفعول يقع عليه وقد جعل النحويون علامة له يعرف بها تمثلت في قبوله هاء الضمير العائدة إلى المفعول به كما في المثال السابق.

- **تعدية الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر:**

قال الرضي «**واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعدّ بنفسه مرة، ومرة: إنه لازم، متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كل واحد منهما غالبا، نحو: نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك**»[2]فالمتعدي بنفسه يصل إلى المفعول به مباشرة بغير وساطة حرف الجر مثل: نصحتك ومفعوله يكون صريحا، أما المتعدي بغيره فيعتمد على حرف الجر نحو: شكرت لك ومفعوله يرد غير صريح، مثل آتيت بالكتاب فالكتاب مفعول به في المعنى وكأنك قلت أحضرت الكتاب.

- **أقسام الفعل المتعدّي:**

ينقسم الفعل المتعدّي إلى ثلاثة أقسام ذكرها ابن الأنباري فقال: « **وأّما المتعدّي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب، ضرب يتعدّى إلى مفعول واحد؛ كقولك: ضرب زيد عمرا، وأكرم عمرو بشرا وضرب يتعدّى إلى مفعولين، كقولك: أعطيت زيدا درهما، وظننتُ زيدا قائما وضرب يتعدّى إلى ثلاثة**

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 34.

[2]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، د تر، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 1417هـ، مج 1، ص 967.

مفعولين، كقولك: أعلم الله زيدا عمرا خير الناس».[1]ويمكن تلخيص الأقسام الثلاث بالاستعانة بهذا المخطط:[2]

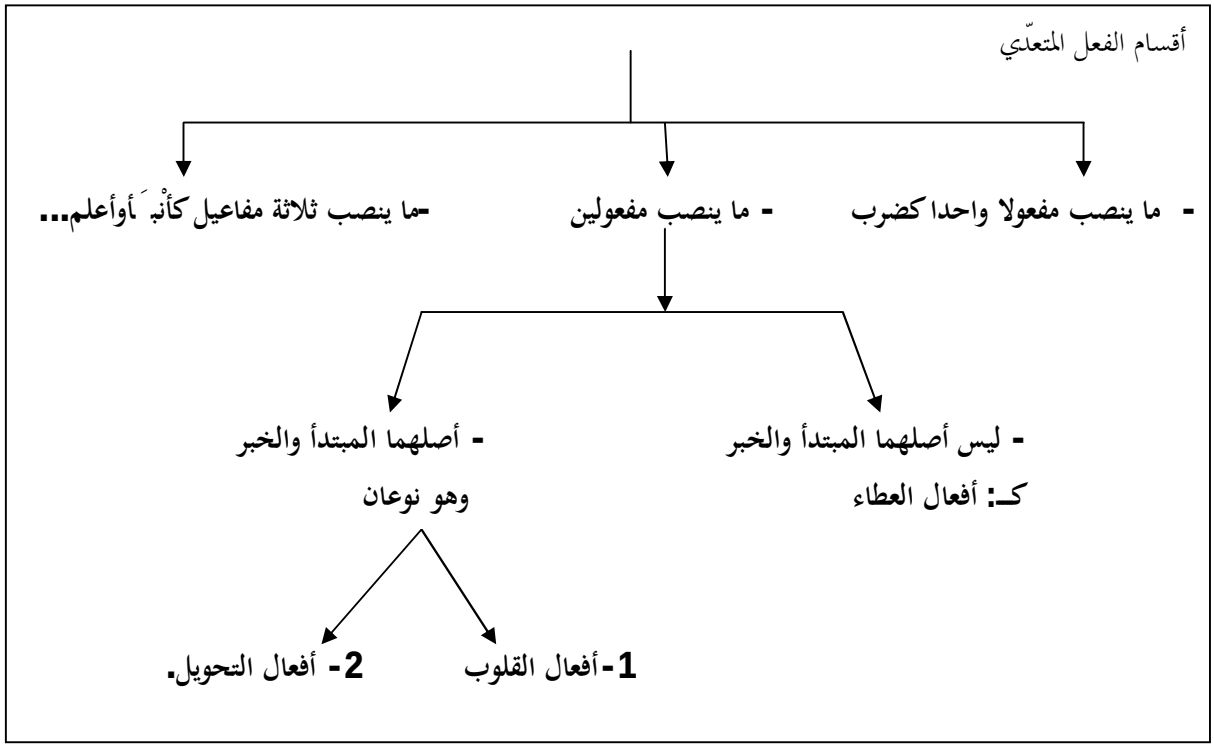

- **الأفعال الناصبة لمفعولين:**

1- ما ليس أصلهما مبتدأ وخبرا وهي أفعال المنح والعطاء:

عبّر عنها سيبويه بـ «**باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا».**[3]ويوضح ابن السراج شرط المفعول الأول أن يكون فاعلا في المعنى فمثلا: **أعطيت زيدًا درهمًا** أي أنك: أعطيته فأخذ الدرهم، فالمفعول الأول "**زيد**" هو فاعل في المعنى و"**الدرهم**"مفعول في المعنى لزيدٍ.

---

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 83، 84.

[2]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 35-45.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 37.

2- ما أصلهما المبتدأ والخبر: يشمل هذا الفرع أفعالا ناسخة لأنها تحوّل المبتدأ والخبر إلى مفعولين منصوبين إلا أنها أفعال تامة، بحيث لا يتم معنى الجملة إلا بهما معا (المبتدأ والخبر)، وهي نوعان:

أ- أفعال القلوب: وهي «**رأى وعلم ودرى ووجد وألفى وتعلّم وظنّ وخال وحسب وجعل وحجا وعدّ وزعم وهب، وسميت هذه الأفعال أفعال قلوب، لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب**».[1] بمعنى أنّ معاني هذه الأفعال يدرك بالقلب لذلك اصطلح عليها بـ "أفعال القلوب".

•أنواع أفعال القلوب:

ذكر الغلاييني نوعين لأفعال القلوب وهما: «**نوع يفيد اليقين وهو الاعتقاد الجازم، ونوع يفيد الظنَّ وهو رجحان وقوع الأمر**».[2]

ولكي تتضح هذه الأنواع لابد من الاستعانة بمخطط يبينها كالتالي:

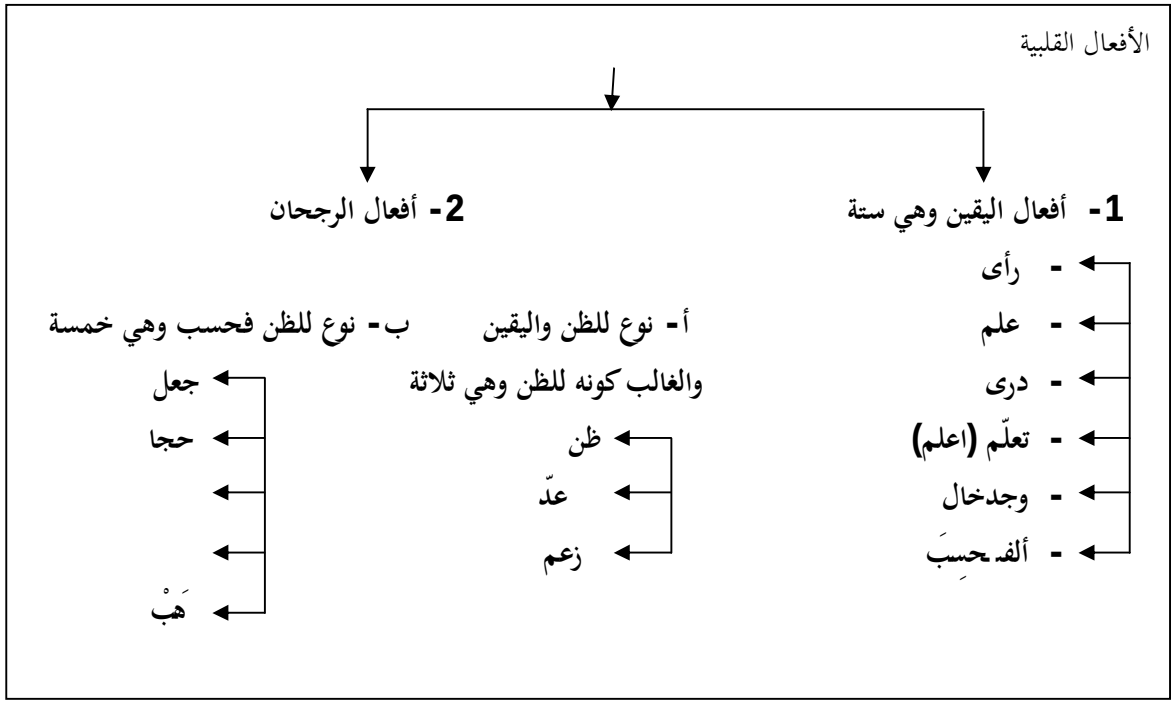

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص 36.

[2]- المرجع نفسه، ج 1، ص 37.

•معاني أفعال القلوب:

قسمهاعبد الهادي الفضلي تقسيما دقيقا ومفصلا من حيث المعنى إلى أربعة أقسام:

1- ما يفيد اليقين: وهي: وجد، ألفى، تعلم، (بمعنى اعلم)، درى.

2- ما يفيد الرجحان: وهي: جعل، حجا، عد، هب، زعم.

3- ما يفيد اليقين والرجحان وتغلب عليه إفادته اليقين: وهي: رأى، علم.

4- ما يفيد اليقين والرجحان وتغلب عليه إفادته الرجحان: وهي: ظن، حسب، خال.[1]

فأفعال القسم الأول إذا أفادت معنى اليقين نصبت مفعولين، كقولنا: وجدتُ الخلق زينة العقلاء، ففي هذا المثال نصب الفعل "وجد" مفعولين: "الخلق"، "زينة".

أما أفعال القسم الثاني إذا حصرت في معنى الظن فقط نصبت مفعولين كذلك، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أبا خالدٍ وإلَّا فَهَبْنِي امْرِءًا هَالِكًا.[2]

فالفعل هبْ جاء بلفظ الأمر وقد نصب مفعولين: ياء المتكلم وامْرِءًا.

كذلك أفعال القسم الثالث تنصب إن أفادت اليقين والظن والغالب لليقين مفعولين، نحو: علمتُك صَادِقًا، فالفعل علم دلّ على اليقين فنصب مفعولين: "كاف الخطاب" و"صادقا".

في حين تنصب أفعال القسم الرابع مفعولين إن دلت على اليقين والرجحان والغالب للظن، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ** ﴾.[3]

---

[1]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، د تح، د تر، ط 7، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1400هـ-1980م، د ج، ص 104.

[2]- علي السماني يوسف، النواسخ الفعلية في القصائد العشر (دراسة نحوية تطبيقية) بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف، د تح، د تر، د ط، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الإسلامية، 1427هـ-2007م، د ج، ص 194.

[3]- سورة الكهف، الآية 18.

ب- أفعال التصيير:

عرفها عبد الهادي الفضلي أنها: «**أمثال جعل، رد، ترك، اتخذ، تخذ، صير، وهب، وتسمى أيضا بأفعال التحويل لأنها تدل على صيرورة الشيء وتحوله من حالة إلى اخرى**».[1] فهذه الأفعال تفيد معنى صيّر وبذلك تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: **صَيَّرْتُ الطينَ خزفًا** فالفعل صيّر دلّ على تحويل الشيء من حالة إلى اخرى وقد نصب مفعولين، هما: "**الطين**"، "**الخزف**".

- **الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل: «** كأعلم وأرى وأخبر وخَبَّر، وأنبأ ونَبَّأ، وحَدَّثَ**».**[2]نحو قولنا: أعلم الله زَيْدًا الحقَّ واضِحًا. **ففي هذا المثال نصب الفعل أعلم ثلاثة مفاعيل وهي: زيدًا، الحقَّ، واضحًا.** ومما يلاحظ على هذه الأفعال أنه يمتنع الاقتصار فيها على مفعول واحد دون المفاعيل الثلاثة.

ج-الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله:

- **تعريفه:**

يندرج الفعل المبني للمجهول ضمن الأفعال التامة أي الدالة على الحدث والزمن معا، فهو إذا فعل «**تام آتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل**».[3]

وقد اصطلح عليه ابن الحاجب بـ: «**فعل ما لم يسمَّ فاعله. هو ما حذف فاعله**»[4]بمعنى أنه الفعل الذي لا يذكر فاعله بل يحذف في الكلام «**لغرض ما كالجهل به أو الخوف منه أو**

---

[1]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ص 108.

[2]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج 1، ص 966.

[3]- عصام نورالدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 104.

[4]- المصدر السابق، مج 1، ص 959.

الخوف عليه أو مراعاة السجع أو القافية».[1]ويضاف إلى هذه الأغراض تحقيق الإيجاز بناء على ذكاء السامع أو حذفه للعلم به أو التقليل من شأنه أو تعظيمه أو لإبهامه على السامع.

ومن أمثلة الفعل المبني للمجهول قولنا " **كُتِبَ الدرسُ**" فبناء الفعل للمعلوم "كَتَبَ" فغيرت الصيغة الأصلية للفعل إلى كُتِبَ.

•ما يقوم مقام الفاعل: «وينوب عن الفاعل بعد حذفه المفعول به، صريحا، مثل: يكرم المجتهد، أو غير صريح، مثل: أحسن فيحسن إليك، أو الظرف، مثل: سكنت الدار وسهرت الليلة، أو المصدر، مثل: سير سيرٌ طويل».[2]

ويشترط في الفعل المبني للمجهول أن يبنى من الفعل المتعدي بنفسه مثل:يُكْرَم المجتهد أو المتعدي بغيره نحو: يُوْفَقُ بالضعيف، إذ تعدى بحرف الجر "ب".

•التغيير الذي يلحقه:

«فإن كان ماضيا يكسر ما قبل آخره، ويضم كل متحرك قبله... وإن كان مضارعا يَضّم أولُه، ويفتح ما قبل آخره... أما فعل الأمر فلا يكون مجهولا أبدا». **فمن أمثلة الماضي تعلَّم فيلحقه تغيير فيصير تعلِّم فيكسر ما قبل آخره (اللام) وتضم كل الحروف المتحركة قبله (التاء والعين)، أما في المضارع فالفعل يتعلّم يبنى للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره فيصبح يُتَعَلَّم أما في الأمر ففي هذه الحالة لا يرد مجهولا أبدا.**[3]

---

[1]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ص 116.

[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 50.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 51.

المطلب الثاني: الأفعال الناقصة

•ماهيتها: يعرّف الفعل الناقص بأنه: «**ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع الأول (المبتدأ) تشبيها له بالفاعل، وينصب الآخر (الخبر) تشبيها له بالمفعول به**».[1] يستخلص من هذا التعريف أنّ الفعل الناقص عامل لفظي يدخل على الجملة الاسمية فيحدث تغييرا في حكم المبتدأ والخبر، نحو: **كان زيدٌ صادقًا**، فحكم المبتدأ والخبر الرفع قبل دخول الناسخ "كان"، وقد غير هذا الناسخ حكم الرفع إلى حكم النصب في الخبر.

وقد علل الرضي سبب تسميتها بالأفعال الناقصة، فقال: «**لأنها لا تتمُّ بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاق الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب**»[2]يعني ذلك أن هذه الأفعال لا تكتفي بالمرفوع بعدها في إتمام المعنى وإفادته بل تتطلب وجود المنصوب، وبهذا فإنها تناقض الأفعال التامة المكتفية بمرفوعها في تحقيق المعنى التام.

ويساند القول السابق ابن هشام حيث رأى أن هذه الأفعال لا تتحقق فائدتها بالمرفوع وحده بل توجب منصوبا بعدها.

- **أنواعها:**

يندرج ضمن الأفعال الناقصة نوعان، وهما: **كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.**

أولا: كان وأخواتها

•عددها:

[1]- علي السماني يوسف، النواسخ الفعلية في القصائد العشر (دراسة نحوية تطبيقية)، ص 21.

[2]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج 1، ص 1023.

ذكرها سيبويه في كتابه "الكتاب"، فقال: «**كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك**».[1]

في هذا القول اكتفى سيبويه بذكر أربعة أفعال من الأفعال الناقصة وهي: **كان، صار، مادام، ليس**إلا أنه أشار إلى بقية الأفعال الأخرى بقوله "وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر"، دلّ ذلك على أن هذه الأفعال تضاهي الأفعال المذكورة في عدم استغنائها عن المنصوب.

كما أحصاها عبده الراجحي فقال: «**كان وأخواتها ثلاثة عشر فعلا وهي: كان- ظل- بات- أصبح- أضحى- أمس- صار- ليس- زال- برح- فتئ- انفك- دام**».[2]

ويلاحظ على هذه الأفعال جعل "كان" على رأسها وذلك لعدة خصائص تميزت بها أبرزها:

أ- استعمال كان ناقصة فتدلّ على الزمان دون الحدث وهنا يلزمها الخبر، نحو: **كان الجوُّ ماطِرًا.**

ب- أن ترد تامة مثل الأفعال الحقيقية فتقترن بالزمان والحدث معا، وهنا لا تحتاج إلى خبر، كقوله تعالى: ﴿ **وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ**﴾[3]ففي هذا المثال وردت كان تامة فاكتفت برفع الفاعل فقط وهو ذُو.

ج- أن تجيء كان زائدة بحيث لا تعمل، نحو: **زيدٌ كان جالسٌ**، ففي هذا المثال يمكن حذف كان دون أي تأثير في حكم المبتدأ والخبر.

- **معانيها:**

1- معنى كان: تعني اتصاف الاسم بالخبر في الزمن الماضي.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 45.

[2]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، د تح، د تر، ط2، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1998-1999، ص 111.

[3]- سورة البقرة، الآية 280.

2- معنى ظل: تفيد اتصاف الاسم بالخبر في النهار.

3- معنى بات: تحمل معنى اتصاف الاسم بالخبر في الليل.

4- معنى أصبح: تدل على اتصاف الاسم بالخبر في الصباح.

5- معنى أضحى: تعبّر عن اتصاف الاسم بالخبر في الضحى.

6- معنى أمسى: توحي إلى اتصاف الاسم بالخبر في المساء.

7- **معنى صار:** تفيد التحول من صفة إلى أخرى.

8- معنى ليس: تعني نفي الخبر في الحال.

9- معنى أفعال: مازال، ما فتئ، ما برح، ما انفك: تشترك جميعها في «**ملازمة الخبر للمبتدأ وفق مقتضى الحال**».[1]

10- معنىدام: يبين مدة اتصاف الاسم بالخبر.

- أقسام كان وأخواتها: للفعل كان وأخواته ثلاثة أقسام باعتبار التصرف والجمود هي: «**ما لا يتصرف أصلا: وهو ليس بالاتفاق، ودام على الأصح... ما يتصرف تصرّفا ناقصا، وهو أربعة: زال وبرح، وفَتِئ، وانفك... ما يتصرف تصرفا تاما، هو الباقي**».[2]فالأفعال غير المتصرّفة، هما اثنان: ليس وقد أجمع عليه النحويون ودام إلا أن النُّحاة القدامى بينوا له مضارعا وهو يدوم، أما الأفعال المتصرفة تصرفا ناقصا فلم يوردوا لها أمرا أو مصدرا لكن أثبتوا أنّ لها مضارعا واسم فاعل.

[1]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ص 77، 78.

[2]- عصام نورالدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 372، 373.

النوع الثاني: أفعال المقاربة

تشترك أفعال المقاربة مع الأفعال الناقصة في عدم اكتفائها بالمرفوع غالبا إلا أنها تختلف معها في مجموعة من الشروط.

•تعريفها:

أشار ابن الحاجب إلى حدها بقوله: «**أفعال المقاربة، ما وضع لدنوِّ الخبر، رجاءأوحصولا، أو أخذا فيه**»[1]بمعنى أن هذه الأفعال منها ما يفيد قرب وقوع الخبر، ومنها ما يرجى وقوعه ومنها ما يدل على الشروع والبدء فيه.

•أقسامها:

قسمها ابن هشام باعتبار معانيها إلى ثلاثة أقسام وهي: « كَادَ، وكُرِبَ، وأوشك – لدنو الخبرِ، وعسى، واخلولق، وحرى – لترجيه، وطفق، وعلِقَ، وأنشَأَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وهبَّ، وهَلْهَلَ للشروع فيه»[2]فالقسم الأول: كاد وكُرب وأوشك دلت على قرب وقوع الخبر نحو: **كاد الدلو يفيض ماء:** أفادت كاد الاقتراب الكثير من التدفق إلا أنها لم تتدفق بالفعل، أما القسم الثاني: عسى، اخلولق، حرى تدل على رجاء وقوع الخبر مثل: **عسى أن تشفى:** فهنا يرجى حصول الشفاء، أما القسم الأخير فدل على إنشاء الخبر والشروع فيه، نحو: **طفق يخيط ثوبه** بمعنى البدء في الخبر والأخذ فيه.

•تصريفها:

أورد عبد الهادي الفضلي تصريف أفعال المقاربة في كتابه حيث قال:

[1]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج 1، ص 1065.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 218، 219.

«صرفوا من كاد مضارعا وهو يكاد نحو قوله تعالى ﴿يَكَادُ زَيْتُهُ يُضِئُ﴾ ومن أوشك، يوشك...ومن طفق: يطفق، ومن جعل يجعل...وصرفوا من أوشك اسم فاعل وهو موشك...وصرفوا من طفق مصدرا هو طفوق وطفق ومن كاد، مكاد ومكادة».[1]

يستخلص من هذا القول أن أفعال المقاربة منها ما استعملت في المضارع والمصدر نحو: **كاد – يكاد –مكاد– مكادة**، ومنها ما استعمل في المضارع واسم الفاعل مثل: **أوشك – يوشك – موشك**، ومنها ما استعمل في المضارع والمصدر كـ: **طفق – يطفق –طفوق**، ومنها ما وظف في المضارع فقط كـ: **جعل – يجعل.**

المطلب الثالث: الأفعال الجامدة

- **ماهيتها:**

عرّف مصطفى الغلاييني الفعل الجامد بأنه: «**ما أشبه الحرف، من حيث أداؤه معنى مجردا عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحوّل من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها**»[2]يفهم من هذا التعريف أن الفعل الجامد ما تجرد من الزمان والحدث فضارع الحرف من هذه الناحية فاتصف مثله بالجمود ولزومه صيغة واحدة في التعبير، وخرج بذلك عن الأصل أي الأفعال الدالة على الحدث والزمان ومنه فإن معاني هذه الأفعال لا يختلف باختلاف الأزمنة التي ترد فيها لأن الحدوث فيها غير مراد.

- **أنواعها:** وهي ثلاثة أصناف ذكرها الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية، حيث قال: «**إما أن يلازم صيغة الماضي، مثل: عسى وليس ونعم وبئس وتبارك الله أي تقدّس وتنزه، أو**

[1]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ص 86.

[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 55.

صيغة المضارع، مثل: يهيط بمعنى يصيح ويضيج أو صيغة الأمر، مثل: هبْ وهاتٍ وتعال، ومثل: هلُمَّ في لغة تميم».[1]

●**أمثلة عن الأفعال الجامدة:**وهنا أخص بالذكر: أفعال المدح والذم وفعلي التعجب.

أولا: أفعال المدح والذم

- تعريفها: عرّفها ابن الحاجب بقوله: «**أفعال المدح والذم، ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، فمنها: نِعم وبِئسَ».**[2]ففي مثال: نعم الرجل الصادق، فالذي أنشأ المدح هو الأداة "نِعْم"، أما المخصوص بالمدح فهو "الرجلُ" وفاعل نعم هو "الصدق".

- أدواتها:

يوظّف في أسلوب المدح والذم أفعال ذكرها أحمد الخوص بقوله: «**نعم – حبذا فعلان مخصوصان بالمدح، بئس – لا حبذا فعلان مخصوصان بالذم».**[3]

ثانيا: فعلا التعجّب

- تعريفها: أورد ابن الحاجب تعريفا لفعلي التعجب بقوله: «**ما وضع لإنشاء التعجب وهو صيغتان: ما أفعله وأفْعِلْ، وهي غير متصرفة، مثل: ما أحسن زيدًا، وأحسن به»**[4]فهاتان الصيغتان تلزمان صورة واحدة وهي الماضي دون أن تتصرف إلى المضارع أو الأمر.

●**شروط صياغتها:**

---

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 56، 57.

[2]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج 1، ص 1101.

[3]- أحمد الخوص، قصة الإعراب أسلوب متطور في القواعد والإعراب، د تح، د تر، ط 4، المطبعة العلمية، دمشق، 1987، د ج، ص 216.

[4]- المصدر السابق، مج 1، ص 1101.

لقد فصّلت كتب النحويين شروط صياغة فعلي التعّجب، أجملها عبده الراجحي بقوله: «**أن تكون من كل فعل ثلاثي متصرف قابل للمفاضلة مبني للمعلوم تام مثبت ليس الوصف منه على أفعل فعلاء**».[1]

بمعنى أنه لابدّ أن يستوفي فعل التعجب شروطا من ذلك:

- أن لا يصاغ من غير الفعل كالصخر مثلا.
- ولا يصاغ من الفعل الرباعي أو الخماسي أو السداسي كالفعل دَحْرَج.
- ولا من الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله خشية التباس الفاعل بالمفعول مثل عُلم.
- ولا يجوز صوغه من الأفعال الناقصة ككان وأخواتها، كما يمتنع صوغه من الأفعال الجامدة كليس.
- ولا يبنى من فعل منفي مخافة اختلاط النفي بالإثبات، مثل: ما ذَضُلَ.
- ولا يصاغ من فعل غير قابل للمفاضلة كالتي تدل على الموت والفناء فلا يقال أموت.
- كما يمتنع صياغته من الصفات التي تأتي على وزن أفعل كأَحْمَر.

•كيفية صوغ فعل التعجب مما لم يستوف الشروط:

- **الطريقة الأولى:**

ذكر هذه الطريقة أحمد الخوص فقال: «**نصوغ فعل التعجب من فعل مساعد مناسب للمعنى، ثم نأتي بمصدر صريح أو مؤول من الفعل الذي لم يستوف الشروط**».[2]يوضح ذلك المثال: ما أشدَّ اجتهاده، فالفعل "اجتهد" خماسي مزيد يمتنع صياغة فعل التعجب منه لذلك جيء بمصدره منصوبا "اجتهاد" بعد فعل مساعد وهو أشدَّ.

---

[1]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 303.

[2]- أحمد الخوص، قصة الإعراب، ص 234.

- **الطريقة الثانية:**

أن يؤتى بالمصدر مجرورا بحرف الباء الزائدة بعد: أَشْدِ أو أَكْثِرْ ونحوهما، مثل: أُبلِغْ بعرجِهِ، فالفعل عرج يمتنع أن تأتي الصفة المشبهة منه على وزن أفعل فلا يقال "أعرج" لذلك استعين بمصدر الفعل مجرورا بالباء الزائدة بعد "أُبلِغْ".

المبحث الثاني: قوانين عملها

توطئة:

يعدّ الفعل من العوامل اللفظية التي تكون قياسية أو سماعية، ويشمل: «**الأفعال المتصرفة كضرب وغير المتصرفة كنعم وبئس والتامة كضرب والناقصة ككان وأخواتها... وأجمع النحاة على أن أقوى العوامل هي الأفعال**».[1]

ويفسر علم اللغة الحديث قوة عمل الفعل كونه: «**حدث، ومن البديهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلقات، كالمُحْدِثِ والمُحْدَثِ والغاية والهيئة والزمان والمكان، إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات**».[2]معنى ذلك أن الفعل من أقوى القرائن اللفظية إذ يتغلب على الأحرف الفاعلة ويعلّلُ ذلك أن معمولاته كثيرة، فهو يرفع الفاعل وينصب المفعولات بما في ذلك المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول فيه بنوعيه (الزمان والمكان) وينصب الحال.

المطلب الأول: قوانين عمل الأفعال التامة

أ- عمل الفعل اللازم:

لقد أجمعت كل التعاريف على أن الفعل اللازم هو المكتفي بإحداث الأثر في فاعله ولا يتعداه إلى المفعول به، فهو إذا «**يعجز عن نصب المفعول به، ولكنه يقوى على العمل في الفاعل، وفي المفعول المطلق والمفعول به والظرف والحال والتمييز وشبه الجملة**».[3]أي أن قدرة

---

[1]- رياض بن حسن الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، د ت، د تر، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، د ط، 1435هـ-2014م، ص 35.

[2]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 57.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفعل اللازم على العمل تمكنه من امتداد عمله، فينصب المصدر وظرف الزمان والمكان والحال نحو: **قام زيدٌ قيامًا يوم الجمعة عندك ضاحكًا،** فالملاحظ أنّ الفعل قام رفع الفاعل زيدٌ، كما بسط عمله فنصب المفعول المطلق "قياما" والمفعول فيه بنوعيه "ظرف الزمان: يوم"، و"ظرف المكان: عندك"، والحال ضاحكا، كما أن عمله في معمولاته لم يتأثر بالفصل بينه وبينها وهذا لتمكنه.

فالفعل يعمل ظاهرا كما رأينا، وكذلك يعمل مضمرا غير ملفوظ، وعمله هذا لا يقتضي العوض كالحرف، ففي مثال: **صبرا على الشدائد** فالذي نصب المفعول المطلق صبرا هو الفعل المضمر المقّدر " اِصْبِرْ" دون إخضاعه للتعويض.

كما أكد **مصطفى بن حمزة** أصالة الفعل في العمل حيث قال: «**ومن أصالته اكتسب قوته فعمل في معموله في جميع الأوضاع متقدما ومتأخرا ومفصولا عن معموله وملتصقا به**».[1]في هذا القول بيان لحدود نشاط الفعل في العمل وهو يبّين مقدار حرية الفعل في الإعمال وإمكانية تصرفه في معمولاته ما لا يحق لغيره في التصّرف.

ب- عمل الفعل المتعدي:

اصطلح على هذا الفعل تسمية « **متعدًّيا ومتجاوزًا... ومتخطًّيا، أي أنه يمد تأثيره إلى ما بعد فاعله، فيكون الأثر باقيا وراء المؤثر**».[2]أي أن الفعل المتعدي هو ما يحدث الأثر في الفاعل ويتعدّاه إلى المفعول، «**على أن بعض الأفعال لا يكتفي بنصب مفعول به واحد، بل يتعداه إلى مفعول ثان أو مفعول ثالث، كأفعال القلوب وأفعال الصيرورة، وجملة يسيرة من الأفعال لا**

[1]- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية"، ص 267.

[2]- عصام نورالدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 305.

تنتمي إلى هذه ولا إلى تلك، كالأفعال أعطى ومنح وكسا»[1]، فالفعل المتعدي ثلاثة أصناف، منه ما ينصب مفعولا واحدا، ومنه ما يتعداه إلى مفعولين وهو نوعان: ما أصله مبتدأ وخبرا يشمل أفعال القلوب وأفعال التحويل، وما ليس بهذا الأصل وهي أفعال المنح، وصنف ثالث ينصب ثلاثة مفاعيل.

ويستدلّ على قوة الفعل وتمكنه «**أن يتقدّم عليه مفعوله فيعمل فيه من غير أن يكون في حاجة إلى أن يقوى بلام التقوية، وذلك كما في إياك نعبد (الفاتحة 5)**».[2]أي أنه يجوز في الفعل المتصرف تقدّم معموليه عليه فمثلا: **الجزر أكلت** تقدّم المعمول (المفعول به: الجزر وتأخر العامل (الفعل: أكلت) دون أن يؤثر في عاملية الفعل.

وهناك صفة له في العمل وهي أنه يعمل ظاهرا ومضمرا ولا يشترط في إضماره العوض، مثل: **أهلا وسهلا** حيث نصبت هذه المعمولات بفعل مضمر غير ملفوظ وهو جِئتَ ونزلْتَ.

•أحكام أفعال القلوب وأفعال التحويل في: الإعمال، الإلغاء، التعليق

1- أحكامهما في الإعمال:

ذكر ابن هشام حدّ الإعمال فقال: «**أما الإعمال، وهو الأصل، فهو نصبها المفعولين**».[3]يستخلص من ذلك أن الإعمال في باب أفعال القلوب وأفعال التحويل هو نصب المفعولين لفظا ومحلا، إذ هو «**واجب إذا تقدّمت –أفعال القلوب- على المفعولين، ولم يأت بعدها معلّق، نحو: علمت محمدا شاكرا وجائز إذا توسطت المفعولين، نحو: محمدا ظننت عالما أو**

[1]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 56، 57.
[2]- رياض بن حسن الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، ص 188.
[3]- عصام نور الدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 342.

تأخرت عنهما، نحو: محمدا عالما ظننت».[1] فالإعمال يكون واجبا إذا تصدّر الفعل ظن أو أخواته أو أفعال التصيير لأنها سواء في العمل، ففي المثال السابق "ظننت زيدًا عالًما" يلاحظ تقدّم الفعل ظنَّ على معموليه ولم يجئ بعده معلّق ومنه فقد عمل ظن النصب في الاسمين معا زيدًا، عالما، أما في حالة توسط ظن بين الاسمين فهنا يجوز الوجهان، ففي المثال المتقدّم "محمدا ظننت عالما" نلحظ توسط الفعل بين المعمولين "زيدا"، "عالما"، فالاختيار وارد بين الإعمال بالنصب أو الإلغاء بالرفع "محمد ظننت عالم"، كما يجوز الوجهان في حالة تأخرها عن معموليها فيقال بالنصب "محمدا عالما ظننت" أو بالرفع "محمد عالم ظننت" وفي هذه الحالة يصبحان مبتدأ وخبرا.

ومن جانب آخر اشترط عبد الهادي الفضلي لإعمال أفعال القلوب «**أن تكون قلبية المعنى**».[2] أي من حيث إدراكها بالحس الباطن وإلاّ نصبت مفعولا واحدا بغير هذا المعنى.

وكذلك يشترط في عمل أفعال التحويل النصب في مفعولين أن تكون «**بمعنى صيَّر الدالة على التحويل**».[3] بمعنى أنها إذا خرجت عن هذا المعنى ودلّت على معنى آخر تعدّت إلى مفعول واحد.

2- أحكامها في الإلغاء:

لقد استثنى ابن هشام الإلغاء في أفعال التصيير، وفي فعلي القلوب الجامدة للزومها صيغة واحدة من الأمر، فقال: «**وأما الإلغاء، فلا يدخل في شيء من أفعال التصيير، ولا في قلبي جامد، وهو اثنان: هب وتعلّم، فإنّهما يلزمان الأمر**».[4]

---

[1]- علي السماني يوسف، النواسخ الفعلية في القصائد العشر (دراسة نحوية تطبيقية)، ص 239.

[2]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ص 105.

[3]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص

[4]- عصام نور الدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 343.

ذكر ابن الحاجب أنّ: «**الإلغاء: إبطال العمل لفظا ومعنى**»[1]أي بطلان عمل الفعل في اللفظ والتقدير وذلك في حالة توسطه بين المفعولين أو تأخره.

في حين فصّل في مفهومه ابن هشام فذكر أن الإلغاء: «**إبطال عملها في اللفظ والمحلّ لتوسطها بين المفعولين، أو تأخرها عنهما**».[2]فعمل ظن أو الأفعال القلبية الاخرى يلغى كليا إذا توسطت أو تأخرت عن المعمولين، فمثال التوسط: زيد ظننت قائم، ويلاحظ أن عمل ظن النصب ألغي لتوسطه فأصبح حكم الاسمين الرفع. ومثال التأخّر: "زيد قائم ظننت" في هذه الحالة أيضا يلغى عمل الفعل ظن للنصب ويبقى حكم الاسمين الرفع.

وقد رأى ابن هشام أنّ: «**إلغاء المتأخر أقوى من إعماله وأحسن، وإعمال المتوسط أقوى من إلغائه وأحسن**»[3]بمعنى أنه يفضل ويستحسن إلغاء العامل في حالة تأخره عن معموليه كما يفضّل إعماله في حالة توسطه.

3- أحكامها في التعليق:

أورد ابن هشام أن: «**التعليق – لا يدخل كالإلغاء في شيء من أفعال التصيير ولا في قلبي جامد**»[4]يفهم من هذا القول أن أفعال التحويل وفعلي القلوب (هبْ، تعلّم) التي تأتي جامدة دائما لا تندرج في حكم التعليق كما لا تتضمن حكم الإلغاء.

وهناك توضيح لهذا الحكم حيث ذكر سيبويه: «**هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا**

---

[1]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج 1، ص 991.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، د تح، د تر، ط4، دار ذوي القربى، النجف، العراق، 1427هـ، د ج، ص 197.

[3]- عصام نور الدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 344.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يعمل فيه شيء قبله، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك»[1] يفهم من هذا القول أن سيبويه لم يقدم تعريفا يورد لفظ التعليق إلاّ أنه وضع السمات الأساسية لمعناه، وهو ترك عمل الفعل في باب ظن وأخواتها في اللفظ مع بقائه في المحل ويعلّل ذلك بوجود مانع يمنعه كألف الاستفهام.

قال ابن إياز: «**معنى التعليق في باب ظنَّ أن يتصدر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما**».[2]ففي نحو: علمت أزيدٌ قائم نلحظ تقدم حرف الاستفهام "أ" على الاسمين زيدٌ قائم وهو المعلق للفعل علمت عن نصب الاسمين لفظا حيث تظهر حالة الرفع عليهما إلا أن عمل الفعل في محل الجملة باق، فالجملة أزيد قائم في محل نصب سدّ مسدّ مفعولي علمت، ومنه فإن سبب حدوث التعليق وجود لفظ عارض تصدّر على المعمولين فمنع الفعل من العمل في اللفظ دون المحلّ.

أما من حيث تسمية الألفاظ التي تمنع الفعل عن العمل فهناك من «**اكتفى بذكرها تحت اسم موانع، كما ذكرها البعض تحت اسم معلقات**».[3]

واستنادا إلى هذه التعاريف يستخلص الفرق بين التعليق والإلغاء في أنّ:

- التعليق يفيد عدم عمل الفعل في اللفظ فقط أما الإلغاء فهو إبطال العمل كلية لفظا ومحلا.
- كما أن التعليق علته وجود أداة واقعة بين الفعل ومفعوليه أو بين الفعل وأحد مفعوليه فعلق الفعل عن العمل، أما الإلغاء فسببه تأخر الفعل عن مفعوليه فلا يعمل فيهما، أو بسبب توسطه.
- يضاف إلى ذلك أن التعليق واجب في حين أن الإلغاء جائز.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 235.

[2]- سميحة بنت منصور بن أحمد الراجحي، التعليق في النحو العربي مع دراسة تطبيقية من القرآن الكريم، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، 1420هـ-1999م، ص 6.

[3]- المرجع نفسه، ص 13.

أدوات التعليق: لقد وجد التعليق في كل أداة لها صفة الصدارة وهي:

1- «لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل»[1]نلحظ أن لام الابتداء أبطلت عمل الفعل في اللفظ دون المحل فجملة "لزيد فاضل" في محل نصب سد مسد المفعولين.

2- الاستفهام بصورهالثلاثة وهي:

أ- اسم الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ ولِنَعْلَمَ أيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾.

ب- المضاف إلى الاستفهام نحو: قد عرفت أبو من زيدٌ.

ج- أداة الاستفهام، كالهمزة نحو قوله تعالى: ﴿ وإن أدري أقريبٌ أم بعيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾.[2]

ففي المثال الأول علق اسم الاستفهام أيُّ الفعل "نعلم" عن العمل في مفعوليه "أيّ" والجملة الفعلية. فأصبح أي مبتدأ وجملة "أحصى" خبرها والجملة أي الحزبين أحصى في محل نصب مفعولي (نعلم).

أما في المثال الثاني ورد المانع مضافا إلى الاستفهام. في حين جاء المعلق في المثال الثالث أداة استفهام "الهمزة" حيث اعترضت بين العامل الفعل "أدري" والجملة بعده (قريب أم بعيد ما توعدون).

3- «لام القسم كقول لبيد بن ربيعة العامري:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها».[3]

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 377.

[2]- سميحة بنت منصور بن أحمد الراجحي، التعليق في النحو العربي مع دراسة تطبيقية من القرآن الكريم، ص 15.

[3]- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، ص 107.

فالأداة المعلّقة لعمل الفعل هي لام القسم ذلك أن معنى علمت هنا في معنى أقسم فتكون جملة الجواب تأتين منيتي لا محل لها من الإعراب.

4- «أدوات النفي:

أ- ما النافية نحو قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَحِيصٍ﴾

ب- لا النافية في جواب القسم نحو: علمت لا زيدٌ قائم ولا عمرو».[1]

ففي المثال الأول جاء المانع "ما النافية" حيث علّقت الفعل ظن عن عمله النصب والجملة الفعلية في موضع مفعولي "ظنوا" إن تعدّت إلى اثنين أو في موضع مفعول واحد إن تعدت لواحد.

أما في المثال الثاني ورد المانع لا النافية في جواب القسم وقد ألغى عمل الفعل علمت فجاء الاسم بعد الأداة مرفوعا على الابتداء.

5- «لعلَّ نحو ﴿إِن أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾».[2]

في هذا المثال علقت الأداة لعلَّ الفعل عن العمل لأنها جاءت بمعنى هل الاستفهامية أي أنها جرت مجراها.

6- «لو الشرطية، كقول الشاعر:

وقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لو أنَّ حاتما أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وفْر».[3]

---

[1]- سميحة بنت منصور بن أحمد الراجحي، التعليق في النحو العربي مع دراسة تطبيقية من القرآن الكريم، ص 15.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 379.

[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فتعد لو الشرطية من أدوات التعليق وعليه تكون كل أدوات الشرط الأُخرى معلّقة (الجازمة وغير الجازمة).

7- «كم الخبرية، نص على ذلك بعضهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن القُرون أَنَّهُم إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾»[1]فجعل التعليق بكم الخبرية حملا على الاستفهامية، والتقدير أن كم نصبت بأهلكنا والجملة سدت مسد مفعولي "رَوْا".

8- «ومن المعلّقات: إن المكسورة، إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيّزها لام الابتداء، نحو: علمت إنَّ زيدا لقائم، فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة».[2]

فيشترط في إنّ حتى تكون معلّقة أن تجيء مكسورة الهمزة وفي هذه الحالة تكون الجملة "إنّ زيدا لقائم" في موضع نصب مفعولي "علمت".

المطلب الثاني: قوانين عمل الأفعال الناقصة

أ- عمل كان وأخواتها:

تدخل كان وأخواتها على الجملة الاسمية فتغير حكم المبتدأ والخبر حيث أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وتتفّرع هذه الأفعال إلى ثلاثة فروع من حيث العمل:

1- فمنها«**ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية: كان وأمسى، وأصبح، وأضحى، وبات، وظلّ، وصار، وليس».**[3]بمعنى أن هذه الأفعال تحدث الرفع في المبتدأ والنصب في الخبر بلا قيد.

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 380.

[2]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج 1، ص 996.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 150.

2- ومنها «**ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا، أو شبه نفي، وهو أربعة:زال، وبرح، وفتئ، وانفكّ، فمثال النفي لفظا مازال زيد قائما، ومثاله تقديرا قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي لا تفتؤ... ومثال شبه النفي – والمراد به النهي- كقولك: لا تزل قائما**».[1]فالأفعال: زال، برح، فتئ، انفكّ لا تعمل إلا بضابط ورود النفي قبلها إما منطوقا ظاهرا في التركيب أو مضمرا مقدرا كما في الآية السابقة، وفيها لا يحذف النفي إلا بعد القسم إلا أنه ذكر في أشعار العرب محذوفا دون وجود القسم وهو شاذ، كما يأتي قبل هذه الأفعال شبه النفي أي النهي كما في المثال السابق.

3- إضافة إلى «**ما يشترط في عمله أن يسبقه ما المصدرية الظرفية، وهو دام كقولك: أعط ما دمت مصيبا درهما أي: أعط مدة دوامك مصيبا درهما**».[2]فالفعل دام يحدث الرفع في المبتدأ والنصب في الخبر بوجود قيد وهو تصدّر ما المصدرية الظرفية قبله ويقصد بالمصدرية تقديرها بمصدر الدوام، في حين تعني الظرفية نيابتها عن ظرف الزمان "مدة".

•حالات خبر كان وأخواتها مع اسمها، له ثلاث حالات وهي:

- الحالة الأولى: ذكرها ابن هشام فقال: «**التأخير عن الفعل واسمه، وهو الأصل، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾**»[3]، ويعلّل النحاة لوجوب تأخير الخبر:

في عدم ظهور الإعراب وبالتالي يصعب التمييز بين الاسم والخبر في نحو: صار أبي أستاذي ففيه تعذّر معرفة الاسم من الخبر لاشتغال المحل بحركة المناسبة في كلا الاسمين وعليه وجب تأخير الخبر.

---

[1]- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله العقيلي، المصري، الهمذاني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، د تح، د تر، ط 20، دار التراث، القاهرة، مصر، 1400هـ-1980م، ج1، ص 263.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص 267.

[3]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 155.

أن يجيء الخبر محصورا، في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَما كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْد البْيتِ إلاَّ مُكَاءً وتَصْدِيةً**﴾[1]فالشاهد هنا جعل الخبر مؤخرا لأنه ورد محصورا.

- **الحالة الثانية:** أن يأتي الخبر متوسطا بين الفعل واسمه، وفي هذا يقول ابن مالك:

وفي جميعها توسُّطَ الخَبَرْ

أَجِزْ، وكُلٌّ سَبقَهُ دَامحظْر[2]

يريد بذلك جواز توسط الخبر بين الفعل واسمه في جميع الأفعال وامتنع من ذلك الفعل دام، حيث « **ذكر ابن مُعطٍ أن خبر دام لا يتقدّم على اسمها فلا تقول: لا أصاحبك مادام قائما زيدٌ**».[3]

ففي مثال: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، يمتنع تأخر الخبر عن اسمه لأن الضمير يعود إلى متأخر لفظا ورتبة، ومن ناحية أخرى يمتنع تقدم الخبر على "أن" المصدرية.

كما يجب توسط الخبر إذا كان الاسم محصورا بـ إلاّ نحو قوله تعالى: ﴿ **فَما كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلا أن قَالُوا اُقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوه...**﴾.[4]

- **الحالة الثالثة:** في هذه الحالة يجب «**تقديم الخبر على الفعل الناسخ واسمه معا، نحو قوله تعالى:** ﴿... كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾، **ونحو: أخًا من كان آدم**».[5]فيعلّل تقديم الخبر

---

[1]- سورة التوبة، الآية 35.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 271.

[3]- المصدر نفسه، ج 1، ص 274.

[4]- سورة العنكبوت، الآية 23.

[5]- علي السماني يوسف، النواسخ الفعلية في القصائد العشر (دراسة نحوية تطبيقية)، ص 43.

على الفعل واسمه كونه في المثال الأول اسم استفهام له الصدارة أما في المثال الثاني فقد جاء الخبر اسما مضافا إلى اسم الاستفهام.

ب- عمل كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة:

تعمل هذه الأفعال عمل كان: «**فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وإنما أفردت عن كان لما يختص به خبرها من أحكام ليست كخبر كان وأخواتها، ولولا ذلك لم تنفرد بباب على حدة**».[1]

•**شروط أخبارها:** يشترط في خبرها:

أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها، وفي ذلك يقول ابن مالك:

«ككان كاد وعسى، لكن ندر غير مضارع لهذين خبر».[2]

أي أن هذه الأفعال مثل كان وأخواتها في العمل إلا أنها تختلف في خبرها في وروده جملة فعلية فعلها مضارع، نحو: **كاد النهار ينقضي، عسى زيد أن يقوم** فالجملة الفعلية "ينقضي"، "أن يقوم" في محل نصب خبر كاد وعسى، لكن نذر أو شذ مجيئه اسما مفردا بعد كاد وعسى، كقوله:

« أَكْثُرتَ في العذْلِ مُلِحًّا دائِما

لاَ تُكْثِرْنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِما».[3]

أما ورود خبر كاد اسما قول تأبّط شرًّا:

---

[1]- عصام نورالدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 396.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 322.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 324.

وأبت إلى فهم وما كدت آئبا.[1]

•**أحكام اقتران خبر كاد وأخواتها بأن:** لهذه الأفعال أربعة أحكام وهي:

- **أولا:** ذكر ابن هشام حكم الوجوب فقال: «**ما يجب اقترانه بها، وهو حرى واخلولق، تقول: حربزيد أن يفعل، واخلولقت السماء أن تمطر**».[2]ما اقتصر اقتران الخبر بأن في فعلين اثنين وهما: حرى واخلولق.

- **ثانيا:** جواز الاقتران، حيث أن «**كل أفعال المقاربة يجوز اقتران خبرها بأن، ومن أفعال الرجاء عسى، ولكن بعضها يكثر اقتران خبرها بأن منه كاد وكرب**».[3]فمن أمثلة ذكر أن مع خبر عسى: عسى أن تنجح.

أما عن ترك اقتران أن بالخبر، نجد قول الشاعر:

عسى فَرَجٌ يأتي به الله، إنه لَهُ كُلَ يومٍ في خَلِيقَتِهِ أُمُو.[4]

ففي هذا المثال جاء الخبر مجردا من أن.

- **ثالثا:** جواز التجريد من "أن" وفيه: «**يترجح تجرُّد خبره من أن وهو فعلان: كاد، وكرب، مثال التجرد منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[البقرة: 7]**».[5]

- **رابعا:** امتناع اقتران الخبر بأن، ذكر هذا الحكم ابن مالك فقال:

وَتَرْكُ أَنْ مَعَ ذِي الشروع وَجَبَا[6].

---

[1]- علي السماني يوسف، النواسخ الفعلية في القصائد العشر (دراسة نحوية تطبيقية)، ص 133.

[2]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 291.

[3]- المرجع السابق، ص 137.

[4]- المصدر السابق، ص 293.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 294.

[6]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 334.

فمن اللازم امتناع اقتران الخبر بأن مع أفعال الشروع، كأنشأ، طفق، جعل، أخذ، علق، ففي مثال: شرع الطالب ينجز واجبه، نلحظ أن خبر الفعل شرع وهو جملة فعلية "ينجز" ورد مجردا من أن.

- **توسط أخبار هذه الأفعال وتقديمها:**

يمتنع عند النحاة تقدم خبر أفعال المقاربة لكنهم يجيزون التوسط، وقد علّل ابن الحاجب عدم تقدّمه فقال: «**ولا يتقدم أن مع الفعل عسى ألّما عند من قال إنّه خبر، فلضعف عسى لكونه غير متصرِّف**».[1]يفهم من هذا القول أن هذه الأفعال ضعيفة لا تتصرف مقارنة بالأفعال التامة التصرف.

المطلب الثالث: قوانين عمل الأفعال الجامدة

أ- عمل أفعال المدح والذم:

ذكر الجرجاني في كتابه "العوامل المئة" عمل أفعال المدح والذم إذ قال: «**تَرْفع الاسم المعرّف باللام والمضاف للمعرف باللام**».[2]بمعنى أنها تحدث الرفع في الاسم بعدها، نحو: نعم الخلق الصدق، فنعم: من أفعال المدح، والخلق: مرفوع على أنه فاعل نعم، والصدق: مخصوص بالمدح.

- **أحكام فاعل أفعال المدح والذم:**

ذكر ابن هشام أنهيجب أن يكون فاعل الفعل نعم وبئس: «**اسما معرّفًا بالألف واللام، نحو: نِعم الْعَبْدُ أو مضافا لما فيه أل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ أو مضمرا مستترا مفسرا**

[1]- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج 1، ص 1074.

[2]- عبد القادر الجرجاني، العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، 1119، ص 269.

بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِـلظَّـالِمِين بَدَلاً﴾ أي: بئس هو –أي البدل- بدلا».[1]يفهم من هذا القول أن فاعل هذه الأفعال يلزم أن يكون أحد ثلاثة أنواع إما: اسما ظاهرا معرفا بأل نحو: العبُد، أو يرد مضافا للمعرفة، نحو: دار المتقين هنا جاء نكرة مضافا إلى معرفة، أو يجيء ضميرا مستترا يفسره التمييز بعده مثل بئس هو فالضمير "هو" المقدّر وهو الفاعل.

•أحكام المخصوص بالمدح أو الذم:

أورد ابن هشام أحكامه فقال: «**ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل، فلا يقال: نعم زيد الرّجل، ولا على التمييز خلافا للكوفيين، فلا يقال: نعم زيدٌ رَجُلاً. ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو: زيدٌ نِعم الرَّجُلُ، ويجوز أن تحذفه إن دلَّ عليه دليل، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعم الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوابٌ﴾**».[2]فامتنع بالإجماع تقدّمه على الفاعل أو على التمييز، لكّنهم أجازوا بالإجماع تصدره على الفعل والفاعل، كما أجازوا حذفه لدليل كما جاء في الآية نعم العبد فحذف المخصوص بالمدح: "أيوب".

ب- عمل فعلي التعجّب:

1- عمل صيغة ما أفعله:

تعمل هذه الصيغة الرفع في الفاعل الذي يرد ضميرا مستترا وجوبا، كما أنها تنصب المتعجّب منه على المفعولية، ففي مثال: "ما أجمل الفضيلة"، فصل الغلاييني إعرابها فقال: «**ما اسم نكرة تامة بمعنى شيء... وعلى كل فهي في موضع رفع على الابتداء وجاز الابتداء بها مع**

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 210.

[2]- المصدر نفسه، ص 211.

أنها نكرة، لتضمنها معنى التعجب، والفعل بعدها فعل ماض للتعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود إليها، والمنصوب مفعوله، والجملة في محل رفع المبتدأ الذي هو ما».[1]

2- عمل صيغة أَفْعِلْ بِهِ:

تحدث صيغة أَفْعِلْ به الرفع في فاعلها الذي يأتي متصلا بحرف الجر الزائد، ففي مثال: **أَحْسِنْ بِزَيْدٍ** وضّح ابن هشام إعرابه فقال: «**أَحْسِنْ: فعلٌ ماضٍ جامد على صورة الأمر، مبني على فتح مقّر على آخره، منع من ظهوره السكون العارض لمجيئه على صورة الأمر، بزيد: الباء: حرف جرّ زائد وجوبا، زيد: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقّرة على آخره، منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد**».[2]

لم يُجز النحاة تقديم معمولي فعلي التعّجب عليهما لأنهما: «**فعلان جامدان، ولعدم تصرّفهما امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما**».[3]يقصد بمعمولهما:

- المفعول به في صيغة ما أفعل، فلا يقال: ما العلم أحسن.
- والجار والمجرور في صيغة أفعل به، فلا يقال: بالشجاع أَكْرِم.

●كما منع النحاة الفصل بين صيغتي التعجب ومعمولها إلاّ بالظرف والجار والمجرور، وفي هذا يقول عبد الهادي الفضلي: «**يجوز الفصل بين الفعل ومعموله بالظرف والجار والمجرور فقط**».[4]

- فمثال الفصل بالظرف قولنا: ما أجمل، اليوم، المطر.
- أما مثال الفصل بالجار والمجرور، قولنا: ما أحسن، في العبد، الأخلاق.

---

[1]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص 67.

[2]- عصام نورالدين، الفعل في نحو ابن هشام، ص 288.

[3]- المرجع نفسه، ص 291.

[4]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص 72.

الفصل الثاني

العامل الأصل -الفعل- وشروط عمله-

سورة الكهف "أنموذجا"

تمهيد

المبحث الأول: الأفعال التامة وتوضيح شروط عملها

المبحث الثاني: الأفعال الناقصة والأفعال الجامدة وقوانين عملها

تمهيد:

1- التعريف بالسورة:

سورة الكهف هي سورة مكية، تسبقها سورة الإسراء وتليها سورة مريم، وترتيبها في المصحف الكريم 18، وعدد آياتها 105، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « **مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ له من النُّور مَا بَيْنَه وَبَيْنَ الْبَيتِ الْعَتِيق**».[1]

2- سبب النزول:

مما يذكر في سبب النزول أنّ قريش بعثت النضر بن الحا رث وعقبة بن أبي مُعْيط إلى أحبار المدينة يستمدون منهم ما يعجزون به الرسول صلى الله عليه وسلم فردّوا عليهم أنْ: **سَلُوه عَنْ فِتْيةٍ ذهبوا في الدهر الأوّل ما كَانَ مِنْ أَمرِهِم فإنَّهم قد كان لهم حَدِيث عَجَب وسَلُوه عَنْ رجُلٍ طوَّاف بلَغَ مشارق الأرضِ ومَغَارِبَها مَا كَانَ نَبَؤه وسَلُوه عَنِ الرُّوح مَا هُو؟**».[2]فهذه المسائل المسائل الثلاث التي سألوا عنها الرسول عليه الصلاة والسلام فإذا لقي لها جوابا فقد اتضحت نبوءته وإلاّ رُوِّه بالتقول وبطلان دعوته، فما كان من أمرهم إلاّ أن جاءوا الرسول لسؤاله فأخبرهم بأن يجيبهم في الغد ولم يقل إن شاء الله إلا أنه مكث خمسة عشر ليلة دون وحي حتى أحزنه ذلك وشقَّ عليه ثم جاءه جبريل عليه السلام بوحي من الله عزّ وجل بسورة الكهف فيها جواب ما سألوه عنه.

[1]- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي، تفسير سورة الكهف لابن كثير، دج، د تح، د تح، د تر، د ط، دار المكتبة العربية، ص 2.

[2]- المصدر نفسه، ص 4.

المبحث الأول: الأفعال التامة وتوضيح شروط عملها

المطلب الأول: الأفعال اللازمة والأفعال المبنية لما لم يسم فاعلها

أ- الأفعال اللازمة:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	قوانين عامليته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿تَخْرُجُ مِن آ فْوَاهِهِمْ﴾.	- الفعل المضارع "تخرج".	- الفاعل: الضمير المستتر تقديره "هي".	- عمل الفعل "تخرج" الرفع في فاعله دون قيود أي عمل متقدّما على معموله ولم يتأثر بالفصل بينه وبين معموله.	الآية: 05
قوله تعالى: ﴿إن لَّمْ يُ ومِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ﴾.	- الفعل المضارع "يومنوا".	- الفاعل: الضمير المتصل: واو الجماعة.	- عمل الفعل: "يومنوا" الرفع في فاعله بحرية إذ عمل متقدّما على معموله وملتصقا به.	الآية: 06
قوله تعالى: ﴿إِذَ لَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾.	- الفعل الماضي "أوى"	- الفاعل: الاسم الظاهر: الفتية.	- تصرف الفعل "آوى" في العمل في معموله الرفع دون قيود أي عمل متقدما ومفصولا عنه.	الآية: 10
قوله تعالى: ﴿وَرَبطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.	- الفعل الماضي "ربطنا".[1]	- الفاعل: الضمير المتصل "نا الفاعلين".	- عمل الفعل "ربطنا" الرفع في فاعله متقدما عليه ومتصلا به.	الآية: 14
قوله تعالى:	- فعل الأمر	- الفاعل:	- عمل الفعل "فأووا" الرفع في فاعله متقدما	الآية:

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، د تح، د تر، ط3، دار ابن كثير، دمشق بيروت، 1412هـ1992م، مج 5، ص 532.

﴿فَأْووا إِلَى الْكَهْفِ﴾.	"فأووا"	الضميرالمتصل "واو الجماعة".	عليه ومتصلا به.	16
قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَعَت﴾.	- الفعل الماضي "طلعتْ".	- الفاعل: "فاعله مستتر تقديره هي".	- عمل الفعل "طلعت" الرفع في فاعله متقّدما عليه ومنفصلا عنه.	الآية: 17
قوله تعالى: ﴿لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ فِرَارًا﴾.	- الفعل الماضي "لـولْيتَ".	- 1- الفاعل: الضمير المتصل "التاء المخاطب". - 2- فرارا ذكر محي الدين إعرابه فقال **"مفعول مطلق من معنى الفعل قبله لأنه مرادفه ويجوز أن يعرب مصدر في موضع الحال أي فارا".**[1]	- عمل الفعل "لوليت الرفع في معموله الأول والنصب في معموله الثاني متقدما عليهما، متصلا بالمعمول الأول، مفصولا عن معموله الثاني.	الآية: 18
قوله تعالى: ﴿لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾.	- الفعل المضارع "يتساءلوا".	- 1- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة". - 2- ظرف للمكان	- عمل الفعل "يتساءلوا" الرفع في معموله الأول والنصب في معموله الثاني متصدرا عليهما، ملتصقا بمعموله الأول، منفصلا	الآية: 19

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 553.

		"بين".	عن الثاني.	
قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا﴾.	- الفعل الماضي "لبثْنا".	- 1- الفاعل: الضمير المتصل "نا الفاعلين". - 2- يوما، **ذكر إعرابه: "ظرف زمان منصوب متعلق ب لبثنا".**[1]	-وِي الفعل "لبثنا" على عمل الرفع في الفاعل والنصب في الظرف متقدما عليهما، متصلا بمعموله الأول، مفصولا عن الثاني.	الآية: 19
قوله تعالى: ﴿إِنَّهُم إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُم﴾.	- الفعل المضارع "يظهروا".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة".	- عمل الفعل "يَظْهَرُوا" الرفع في فاعله متقدما عليه ومتصلا به.	الآية: 20
قوله تعالى: ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾.	- الفعل المضارع "تفلحوا".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة". - ظرف الزمان "أبدا".	- عمل الفعل تفلحوا الرفع في فاعله والنصب في الظرف متقدما عليهما، ملتصقا بالأول، مفصولا عن الثاني وهذا لتمكنه.	الآية: 20
قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِم﴾.	- الفعل الماضي "غلبوا".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة".	- عمل الفعل "غلبوا" الرفع في فاعله متقدما عليه ومتصلا به.	الآية 21
قوله تعالى: ﴿وَلَا	- الفعلالمضارع	- الفاعل:	- عمل الفعل "لا تعدُ" الرفع في فاعله	الآية:

[1]- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، د تح، د تر، د ط، د س، ج 15، ص 159.

﴿تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾.	تَعْدُ".	الاسمالظاهر: عيناك.	متصدّرا عليه، منفصلا عنه.	28
قوله تعالى: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾.	- الفعل الماضي "أحاط".	- الفاعل: الاسم الظاهر: سرادقها.	- عمل الفعل "أحاط" الرفع في فاعله متقدّما عليه، مفصولا عنه بجار ومجرور.	الآية: 29
قوله تعالى: ﴿فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾.	- الفعل الماضي "فاختلط".	- الفاعل: الاسم الظاهر: نبات.	- عمل الفعل "فاختلط" الرفع في فاعله متقدما عليه، مفصولا عنه بالجار والمجرور.	الآية: 44
قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ﴾.	- الفعلان الماضيان "فانطلقا" "ركبا".	- فاعل "انطلقا، الضمير المتصل "ألف الاثنين". - فاعل ركبا: الضمير المتصل: ألف الاثنين.	- عمل الفعل: "انطلقا" الرفع في فاعله متقدما عليه ومتصلا به. - عمل الفعل "ركبا" الرفع في فاعله متصدّرا عليه ومتصلا به.	الآية: 70
قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي﴾.	- الفعل الماضي "جاء".	- الفاعل: الاسم الظاهر: وعْد.	- عمل الفعل "جاء" الرفع في فاعله متقدّما عليه، منفصلا عنه.	الآية: 94
قوله تعالى: ﴿لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾.	- الفعل الماضي "نفد". - الفعل المضارع تنفد	- الفاعل: الاسم الظاهر: البحر. - الفاعل: الاسم الظاهر: كلمات.	- عمل الفعل "لنفد" الرفع في فاعله متقدما عليه، مفصولا عنه. - عمل الفعل "تنفد" الرفع في فاعله متقدما عليه، مفصولا عنه.	الآية: 104

ب- الأفعال المبنية لما لم يسم فاعلها:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	قوانين عامليته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿واتْلُ ما أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾.	- الفعل الماضي أوحي	- نائب الفاعل: الضمير المستتر "هو".	- عمل الفعل المبني لما لم يسّم فاعله "أوحي" الرفع في معموله دون شروط بمعنى أنه عمل ظاهرا، متقدما عليه، مفصولا عنه.	الآية: 27
قوله تعالى: ﴿يُغَاثُوا بِمَاءٍ﴾.	- الفعل المضارع يغاثوا	- نائب الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة".	- عمل الفعل "يغاثوا" الرفع في معموله دون قيد بحيث عمل ظاهرا، متقدما عليه، منفصلا عنه لتمكنه من العمل.	الآية: 29
قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾.	- الفعل المضارع يُحلَّونَ	- نائب الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة".	- عمل الفعل "يحلون" الرفع في معموله دون شروط إذ عمل ظاهرا، متقدما، متصلا بمعموله.	الآية: 31
قوله تعالى: ﴿ولَئن رُّدِدْتُ إِلَى ربِّي﴾.	- الفعل الماضي رددت	- نائب الفاعل الضمير المتصل "تاء المتكلم".	- عمل الفعل "رددت" الرفع في معموله ظاهرا، متقدما، متصلا بمعموله.	الآية: 35
قوله تعالى: ﴿وأُحِيطَ بِثُمُرِهِ﴾.	- الفعل الماضي أحيط	ذكر ابن النحاس أن "وأحيط بثمره" اسم ما لم يسّم فاعله	- عمل الفعل "أحيط" الرفع في معموله بارزا، ومتقدما عليه ومفصولا عنه.	الآية: 41

		مضمر"[1]فنائب الفاعل الفاعل ضمير مستتر تقديره "هو".		
قوله تعالى: ﴿ونُفِخَ فِي الصُّورِ﴾.	- الفعل الماضي نفخ	- نائل الفاعل: الضمير المستتر "هو".	- عمل الفعل نفخ في فاعله، ظاهرا، متصدرا عليه، منفصلا عنه.	الآية: 95

من خلال التحليل السابق، يتبين أنّ الفعل القياسي – الفعل اللازم والفعل المبني لما لم يسم فاعله- يعمل بلا قيود أي يعمل بارزا ومضمرا، كما يعمل فيما تقدم عليه وفيما تأخر عنه وكذا متصلا بمعموله ومفصولا عنه.

[1]- ابن النحاس: أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، د تح، د تر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1425هـ-2004م، ج2، ص 296.

المطلب الثاني: الأفعال المتعدية

أ- الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	قوانين عامليته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾.	- الفعل الماضي: "أنزَلَ".	- الفاعل: الضمير المستتر "هو". - المفعول به: "الكتاب".	- عمل الفعل "أنزل" في معموليه ظاهرا، متقدما عليهما، منفصلا عنهما.	01
قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾.	- الفعل المضارع "يعملون".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة". - المفعول به "الصالحات".	- عمل الفعل "يعملون" في معموليه بارزا، متقدما عليهما، ملتصقا بفاعله، مفصولا عن مفعوله.	02
قوله تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾.	- الفعل المضارع "يقولون".	- الفاعل الضمير المتصل: "واو الجماعة". - كلمة كذبا ذكر في إعرابها "وجهان أظهرهما أنه نعت لمصدر محذوف ويجوز أن يكون مفعولا به".[1]	- عمل الفعل "يقولون" في معموليه ظاهرا، متصدرا عليهما، متصلا بفاعله، منفصلا عن مفعوله.	05
قوله تعالى: ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِن	- فعل الأمر " هيّئ"	- الفاعل: الضمير المستتر "أنت"	- عمل الفعل "هيئ" في معموليه ظاهرا، متقدما عليهما، مفصولا عنهما.	10

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 532.

اَ ْمِنَا رشَدًا﴾.		- المفعول به: رشدًا.		
قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ﴾.	- الفعل الماضي "بعثنا"	- الفاعل: الضمير المتصل "نا". - المفعول به: ضمير الجمع المتصل "هم".	- عمل الفعل "بعثنا" في معموليه بارزا، متقدما عليهما، ملتصقا بهما.	12
قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم﴾.	- الفعل المضارع "نقصّ".	- الفاعل: الضمير المستتر "نحن". - المفعول به: "نبأ".	- عمل الفعل "نقص" في معموليه ظاهرا، متصدّرا عليهما، منفصلا عنهما.	13
قوله تعالى: ﴿وتَرَى الشَّمْسَ﴾.	- الفعل المضارع "ترى" (الرؤية في هذا الفعل بصرية.	- الفاعل: الضمير المستتر "أنت". - المفعول به: "الشمس".	- عمل الفعل "ترى" في معموليه بارزا، متقدّما عليهما، مفصولا عنهما.	17
قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾.	- الفعل المضارع "يهْدِ".	- الفاعل: لفظ الجلالة الله. - ذكر إعراب من: "شرطية في محل نصب مفعول به مقدم".[1]	- عمل الفعل "يهد" في معموليه ظاهرا، متأخرا عن المفعول به وهذا لم يؤثر على قوة عامليته، مفصولا عنهما.	الآية نفسها
	- الفعل المضارع	- الفاعل: الضمير المستتر تقديره "هو".	- عمل الفعل "يضلل" في معموليه ظاهرا، متأخرا عن المفعول به إلا أنه	الآية نفسها

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 05، ص 553.

	"يضلل".	- المفعول به: اسم الشرط "من".	لم يؤثر في تمكنه من العمل، مفصولا عنهما.	
	- الفعل المضارع "تجد".	- الفاعل: الضمير المستتر "أنتَ". - المفعول به: "وليا".	- عمل الفعل "تجد" في معموليه بارزا، متقدما عليهما، منفصلا عنهما.	الآية نفسها

يستخلص من التحليل السابق أنّ: «**أقوى العوامل هي الأفعال، وهي تعمل متقدمة، أو متأخرة في المفاعيل**».[1] إضافة إلى عملها بارزة ومضمرة.

ب- الأفعال المتعدية إلى مفعولين:

1- ما ليس أصلهما مبتدأ وخبرا: الأفعال الدالة على العطاء:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	قوانين عامليته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿يُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾.	- الفعل المضارع "ينذِر".	- الفاعل: الضمير المستتر "هو". - ذكر محي الدين مفعولي الفعل ينذر فقال: «**ينصب مفعولين وحذف أولهما**	- عمل الفعل "لينذر" في معمولاته ظاهرا، متصدرا عليهما، مفصولا عنهما.	02

[1]- أحمد علي طه الزبيدي، اختلاف العامل وأثره في المعنى دراسة تطبيقية في كتاب روح المعاني للألوسي (جزء (جزء عم)، د تح، د تر، د ط، كلية اللغة العربية وآدابها جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير، السعودية، 1433هـ-1434م، ص 33.

		وتقديره الكافرين وبأسا مفعول به ثان».[1]		
قوله تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾.	- الفعل الماضي "زِدْنا".	- الفاعل الضمير المتصل "نا الفاعلين". - أما مفعوليه: «**هم ضمير مفعول به أول، هدى مفعول به ثان**».[2]	- عمل الفعل "زدنا" فيمعمولاته ظاهرا، متصلا بالمعمولين "نا"، "هم"، منفصلا عن "هدى"، متقّما عليها جميعا.	13
قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾.	- الفعل الماضي "آتَيْنا".	- الفاعل: الضمير المتصل "نا الفاعلين". - مفعوليه: 1- ضمير الغائب المتصل "ه". 2- الاسم الظاهر: "رحمة".	- عمل الفعل "آتينا" في معمولاته بارزا، متصلا بالمعمولين: "نا"، "ه"، منفصلا عن "رحمة" متقّما عليها جميعا.	64
قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾.	- فعل الأمر آتُوا".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجمع". - مفعوليه: 1- ياء المتكلم. 2- الاسم الظاهر: "زبر".	- عمل الفعل: "آتوا" في معمولاته ظاهرا، متقدما عليها، متصلا بالمعمولين "واو الجمع" "ياء المتكلم"، منفصلا عن "زبر".	92

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 05، ص 531.

[2]- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ج15، ص 149.

2- ما أصلهما مبتدأ وخبرا:

•أفعالالقلوب:

- شواهد إعمالها:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	قوانين عامليته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسِبُهُم أَيْقَاظًا﴾.	- الفعل المضارع "تَحْسِبُ" يدل على اليقين والرجحان والغالب للظن.	- الفاعل: الضمير المستتر "أنت". - المفعول الأول: الضمير المتصل بالفعل "هم". - المفعول الثاني الاسم: "أيقاظا".	- عمل الفعل "تحسب" الرفع في فاعله والنصب في مفعوليه وجوبا لتحقق قوانين عامليته وهي: - تقدم الفعل على مفعوليه. - لم يأت بعده معلق يمنعه عن العمل. - معناها قائم بالقلب.	18
قوله تعالى: ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾.	- الفعل المضارع: "أظن" دلّ على اليقين والرجحان والغالب للرجحان، أي	- الفاعل: الضمير المستتر "أنا". - المفعول الأول الاسم: الساعة. - المفعول الثاني: قائمة.	- عمل الفعل "أظنّ" الرفع في فاعله والنصب في مفعوليه وجوبا لتوفر شروط عامليته وهي: - تصدر الفعل على مفعوليه. - لم يرد بعده معلق. - معناه قائم بالقلب.	35

	أراد بذلك "**ما أحسب الساعة قائمة**".[1]			
قوله تعالى: ﴿ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾.	- الفعل المضارع "ترى" الدال على اليقين.	- الفاعل: الضمير المستتر "أنت". - ذكر محي الدين الدرويش معمولي الفعل ترى فقال: "**المجرمين مفعول به أول ومشفقين مفعول به ثان والرؤية هنا علمية**".[2]	- عمل الفعل "ترى" الرفع في فاعله، والنصب في مفعوليه وجوبا، لتحقق قيود عامليته وهي: - تصدر الفعل على مفعوليه. - لم يأت بعده مانع عن العمل. - معناه قائم بالقلب.	48
قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾.	- الفعل الماضي "وجدوا" يفيد اليقين.	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة". - مفعولاالفعل "وجدوا" "**حاضرا مفعول به والمصدر المؤول (مَا عمِلُوا...)**	- عمل الفعل "وجدوا" الرفع في فاعله والنصب في مفعوليه وجوبا لتمكنه من العمل بـ: - تصدره على مفعوليه. - ولم يأت بعده معلّق عن العمل.	الآية نفسها

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 600.

[2]- المصدر نفسه، مج 5، ص 617.

		فيمحل نصب مفعول به أول".[1]	- ومعناه قائم بالقلب.	
قوله تعالى: ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللهُ صَابِرًا﴾.	- الفعل الماضي "ستجدني" يدل على اليقين.	- الفاعل: الضمير المستتر "أنت". - مفعولا "ستجد": - المفعول الأول: ياء المتكلم. - المفعول الثاني: الاسم "صابرا".	- عمل الفعل "ستجد" الرفع في فاعله والنصب في مفعوليه وجوبا لتوفره على شروط: - تصدره على مفعوليه. - ولم يأت بعده معلّق عن العمل. - معناه كائن في القلب.	68
قوله تعالى: ﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ﴾.	- الفعل الماضي "وجد" الدال على اليقين.	- الفاعل: الضمير المستتر "هو". - مفعولا "وجد": - المفعول الأول. - الضمير المتصل: هاء الغائب. - المفعول الثاني: الجملة الفعلية "تطلع".	- عمل الفعل "وجد" الرفع في فاعله والنصب في مفعوليه وجوبا لتحقق قيود فيه: - تقدمه على مفعوليه. - لم يأت بعده معلّق. - معناه قائم في القلب.	87
قوله تعالى: ﴿وَجَدَ	- الفعلالماضد	- الفاعل: الضمير المستتر	- عمل الفعل "وجد" الرفع في فاعله	89

[1]- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ج15، ص 201.

مِن دُونِهِما قَوْماً﴾.	ي "وجد" الدال على اليقين.	"هو". - مفعولي "وجد": - المفعول الأول: قوما. - المفعول الثاني: الجار والمجرور "من دونهما".	والنصب في مفعوليه وجوبا بقيود: - تصدره على مفعوليه. - لم يأت بعده معلّق. - معناه مستقر في القلب.	

يستنتج مما سبق أن أفعال القلوب عوامل لفظية سماعية، تعمل النصب في مفعوليها وجوبا إذا "**تقدّمت عليهما ولم يأت بعدها معلّق**".[1]

- شواهد تعليقها:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	سبب حدوث التعليق	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿أَم حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَبَ الْكَهْفِ والرَّقِيمِ كَانُوا﴾.	- الفعل الماضي "حسبتَ"	- الفاعل: الضمير المتصل "تاء المخاطب". - علق الفعل "حسبت" عن العمل لفظا وعمل محلا أي أن "**المصدر المؤول (أن أصحاب الكهف) في محل**	-يعلّل حدوث تعليق الفعل حسبت عن نصب المفعولين لفظا وعمله محلا وجود مانع وهو الحرف المشبه بالفعل "أنَّ".	09

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 377.

		نصب سدّ مسدّ مفعولي حسبت".[1]		
قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَم أيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾.	- الفعل المضارع "لِنَعْلم".	- الفاعل: الضمير المستتر "نحن". - علق الفعل "لنعلم" عن العمل لفظا، بمعنى أن "**(أيُّ الحِزْبَيْنِ): مبتدأ. و"أحصى": الخبر، وموضع الجملة نصب بنعلم".**[2]	- يعلل حدوث تعليق الفعل نعلم عن نصب المفعولين لفظا وبقائه محلا وجود مانع وهو اسم الاستفهام "أيُّ".	12
قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمُوا أنَّ وَعْدَ اللهِ حقٌّ﴾.	- الفعل المضارع "ليعلموا".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة". - علق الفعل "ليعلموا" عن نصب مفعوليه لفظا وبقي محلا فأن وما بعدها سدّت مسدّ مفعولي "ليعلموا".	- سبب حدوث تعليق الفعل ليعلموا عن نصب المفعولين لفظا وبقائه محلا وجود عارض وهو الحرف الناسخ "أنَّ".	21
قوله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُم مُوَاقِعُوهَا﴾.	- الفعل الماضي	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجماعة".	- يعلل حدوث تعليق الفعل فظنوا عن نصب المفعولين لفظا وورود محلا	52

[1]- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ج15، ص 145.

[2]- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، د ج، د تح، د تر، دار الكتب، ص 839.

	"ظَنُّوا".	- علق الفعل فظنوا عن نصب مفعوليه لفظا وبقي محلا أي "**المصدر المؤول (أنهم مواقعوها...) في محل نصب سدّ مسدّ مفعولي "ظنّوا".**[1]	وجود عارض وهو الناسخ "أن".	
قوله تعالى: ﴿أَ فَحَسِبَ الذِينَ كفُروا أن يَتخِذُوا عِبَادِي من دُونِي أَوْلِياء﴾.	- الفعل الماضي "أفحسب"	- الفاعل: الاسم الموصول "الذين". - علق الفعل عن نصب معموليه لفظا لكنه عمل محلا فأن وما بعدها سدت مسد مفعولي "حسب".	- تسبب في حدوث تعليق الفعل أفحسب عن نصب مفعوليه لفظا وبقائه محلا وجود مانع وهو الأداة "أن".	98
قوله تعالى: ﴿هُم يَحْسِبُونَ أَنَّهُم يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾.	- الفعل المضارع "يحسبون".	- الفاعل: الضمير المتصل: "واو الجماعة". - لم يعمل الفعل يحسبون النصب في مفعوليه لفظا لكنه عملا محلا فأنهم وما بعدها سدت مسد المفعولين.	- يعلل حدوث تعليق الفعل "يحسبون" عن نصب مفعوليه لفظا وبقائه محلا وجود مانع وهو الحرف الناسخ "أنَّ".	99

[1]- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ج 15، ص 208.

يستخلص مما سبق أن التعليق في باب ظن وأخواتها هو "**إبطال عملها لفظا، لا محلًّا، لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها**".[1]

أما عن حكم إلغائها فلم ترد في هذه السورة جميعا.

- **أفعال التصيير:**

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	قوانين عامليته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً﴾.	- الفعل الماضي "جعلنا".	- الفاعل: الضمير المتصل "نا الفاعلين". - مفعولا جعلنا: - المفعول الأول: الاسم الموصول "ما". - المفعول الثاني: الاسم "زينة".	- عمل فعل التصيير "جعلنا" النصب في مفعوليه وجوبا وذلك لـ: - تقدّمه على مفعوليه. - دلالة الفعل على معنى التحويل.	07
قوله تعالى: ﴿ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ﴾.	- الفعل الماضي "جعلنا	- الفاعل: الضمير المتصل "نا الفاعلين". - مفعولا جعلنا: "**أحدهما مفعول ثان... وجنتين مفعول أول**".[2]	- عمل فعل التحويل "جعلنا" النصب في مفعوليه وجوبا لـ: - تصدره على مفعوليه. - إفادة الفعل معنى التحويل.	32

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 199.

[2]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 599.

قوله تعالى: ﴿ واتَّخَذُوا ءَايَتِى وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا﴾.	- الفعل الماضي "اتخذوا".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجمع". - مفعولا اتخذوا: - المفعول الأول: "آياتي". - المفعول الثاني: "هزؤا".	- عمل فعل التصيير "اتخذوا" النصب في مفعوليه وجوبا لـ: - لتقدمه على مفعوليه. - دلالة الفعل على التصيير.	55
قوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾.	- الفعل المضارع "نجعل".	- الفاعل: الضمير المستتر "نحن". - مفعولا "نجعل": - المفعول الأول: "خرجا". - المفعول الثاني: شبه الجملة "لك".	- عمل فعل التصيير: "نجعل" النصب في مفعوليه وجوبا لـ: - تقدمه عليهما. - دلالة الفعل على التحول.	90
قوله تعالى: ﴿حتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾.	- الفعل الماضي "جعل".	- الفاعل: الضمير المستتر "هو". - مفعولا "جعل": - ضمير الغائب "الهاء". - الاسم: "نارا".	- عمل فعل التحويل "جعل" النصب في مفعوليه وجوبا لـ: - تصدره عليهما. - دلالة الفعل على التحول.	92
قوله تعالى: ﴿جَعَلَهُ نَكًّا﴾.	- الفعل الماضي "جعل".	- الفاعل: الضمير المستتر "هو". - مفعولا "جعل":	- عمل فعل التصيير "جعل" النصب في معموليه وجوبا لـ: - تقدمه عليهما.	94

		- ضمير الغائب "الهاء". - الاسم: "دكًا".	- دلالة الفعل على التصيير.	
قوله تعالى: ﴿أن يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِن دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾.	- الفعل المضارع "يتخذوا".	- الفاعل: الضمير المتصل "واو الجمع". - مفعولا يتخذوا: 1- "عبادي". 2- "أولياء".	- عمل فعل التحويل يتخذوا النصب في مفعوليه وجوبا لـ: - تصدره عليهما. - دلالة الفعل على التحول.	98

يتضح من خلال ما سبق أن أفعال التصيير لا ترد إلا عاملة ولا يشملها حكم الإلغاء والتعليق.

أما الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل فلم ترد في السورة كلّها.

المبحث الثاني: الأفعال الناقصة والأفعال الجامدة وقوانين عملها

المطلب الأول: الأفعال الناقصة

أ- كان وأخواتها:

1- الأفعال التي تعمل بغير شرط:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	حالات خبر كان وأخواته مع اسمها	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿كَانُوا مِن ايَا تِنَا عَجَبًا﴾.	- الفعل الناقص "كانوا".	- عمل الفعل كان الرفع في اسمه: الضمير المتصل "واو الجمع". - نصب خبره المفرد "عجبا".	- في هذا الشاهد تأخّر خبر كان عن الفعل الناقص وجوبا واسمه وهو الأصل.	09
قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾.	- الفعل الناقص "كان".	- اسم كان: أَمْرُه. - خبر كان:فُرُطًا.	- في هذا الشاهد تقدّم الفعل الناقص على معموليه وتأخر الخبر وهو الأصل.	28
قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ﴾.	- الفعل الناقص كان.	- في هذا الشاهد "**له خبر كان المقدم وثمر اسمها المؤخر**".[1]	- تقدم الفعل الناقص على معموليه، كما تقدّم الخبر والذي ورد شبه جملة على اسمها.	34
قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحَ صَعِيدًا	- الفعل الناقص	- اسم تصبح: ضمير مستتر تقديره "هي".	- تصدر الفعل الناقص على معموليه وتأخر الخبر وجوبا.	39

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 599.

زَلَقًا﴾.	فتصبح.	- خبر تصبح: اسم ظاهر: صعيدا.		
قوله تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا﴾.	- الفعل الناقص يصبح	- اسم يصبح: ماؤُها. - خبر يصبح: غورا.	- تصدّر الفعل الناقص على معموليه وتأخر الخبر وجوبا.	40
قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾.	- الفعل الناقص فأصبح	- معمولا أصبح "**اسمه ضمير مستتر تقديره هو (القلب) مضارع مرفوع**".[1]بمعنى أن خبر أصبح جملة فعلية.	- تقدّم الفعل الناقص على معموليه وتأخر الخبر وجوبا.	41
قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾.	- الفعل الناقص كان	- معمولا كان: - اسمه (لفظ الجلالة) الله. - خبره: مقتدرا.	- تصدر الفعل الناقص على معموليه وتأخر الخبر وجوبا.	44
قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾.	- الفعل الناقص كنَّا	- معمولا كان: - اسمه: ضمير متصل "نا الفاعلين". - خبره: جملة فعلية "نبغي".	- تقدم الفعل الناقص على معموليه وتأخر الخبر وجوبا.	63
قوله تعالى: ﴿وَكَانَ	- الفعل	- معمولا كان:	- تصدر الفعل الناقص على معموليه	78

[1]- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ج 15، ص 192.

يَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾.	الناقص كان	- اسمه المؤخر: ملك. - خبره المقدم: وراء.	وتقدم الخبر على اسمه.	
قوله تعالى: ﴿وكانَ تَحْتَهُ كنزٌ لَّهُما﴾.	- الفعل الناقص كان	- معمولا كان: - اسمه المؤخر: كنز. - خبره المقدّم: تحته.	- تقدم الفعل الناقص على معموليه كما تقدم الخبر على اسمه.	81

2- الأفعال العاملة بشرط: أن يسبقها نفي "لفظا أو تقديرا": فلم يرد في السورة إلا فعل واحد وهو: "لا أبرح".

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	قانون عامليته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿لاَ أَبْرَحُ حتَّى أَبْلُغَ﴾.	- الفعل الناقص "لا أُبرِحُ".	- ورد في كتاب إعراب القرآن وبيانه معمولات الفعل لا أبرح: "**اسمها مستتر تقديره أنا والخبر محذوف تقديره أسير**".[1]	- يقوى الفعل الناقص "لا أبرح" على العمل في معمولاته بقيد وهو: تصدر النفي لفظا قبل الفعل الناقص.	59

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 628.

ب- كاد وأخواتها:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	شرط أخبارها وحكم اقترانه بأن	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿وَقُلْ عَسَى أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي﴾.	- الفعل الدال على الرجاء "عسى".	- معمولا الفعل عسى **"اسمها مستتر تقديره هو وأن يهديني أن وما في حيزها هي الخبر".**[1]	- يشترط في خبر عسى أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها. - يجوز في خبر عسى اقترانه بأن.	24
قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا﴾.	- الفعل الدال على الرجاء "عسى".	- معمولا الفعل عسى: - اسمها ربي. - خبرها: أن يؤتيني.	- يشترط في خبر عسى أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها. - يجوز في خبر عسى اقترانه بأن.	39
قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾.	- الفعل الدال على دنوِ الخبر: لا يكادون.	- معمولا الفعل لا يكادون: - اسمها ضمير متصل "واو الجمع". - خبرها: جملة فعلية "يفقهون".	- يشترط في خبر لا يكادون أن يكون فعلا مضارعا مؤخرا عنها. - يجوز في خبر لا يكادون تجرده من أن.	89

من خلال ما سبق يتبين أن الفعل الناقص "**يقتصر عمله على رفع ما كان مبتدأ، ونصب ما كان خبرا، ثم لا تمتد به قوته إلى أن يؤثر في شبه الجملة أو في ما أثر فيه الفعل اللازم**".[2]

وعلة ذلك فقدان هذه الأفعال دلالتها على الحدث ودلالتها على الزمان.

---

[1]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 563.

[2]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 57.

المطلب الثاني: الأفعال الجامدة

أ- أفعال المدح والذم:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	شرط فاعلها	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾.	- فعل الذّم الجامد: بئس.	- معمولا بئس "**الشراب فاعل مرفوع، والمخصوص بالذم محذوف تقديره هو أي الماء الذي كالمهل**".[1] **كالمهل**".[1]	- في هذا الشاهد يجب أن يكون فاعل بيس معرّفا بأل التعريف.	29
قوله تعالى: ﴿ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾.	- فعل المدح الجامد: نعم	- معمول نعم: الفاعل: "الثواب".	- يشترط في فاعل نعم أن يرد معرفا بأل التعريف.	31
قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.	- فعل الذم الجامد: بئس.	- معمول بئس "**فاعله مضمر مفسر بنكرة وللظالمين متعلقات ببدلا وبدلا تمييز**".[2]	- يشترط في فاعل بئس أن يكون ضميرا مستترا مفسرا بنكرة بعده.	50

[1]- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، ج 15، ص 175.

[2]- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 5، ص 587.

ب- فعل التعجب: ورد في هذه السورة صيغة أَفْعِلْ به فقط:

الشاهد المتضمن للفعل	العامل	معمولاته	رقم الآية
قوله تعالى: ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.	- الفعل الماضي الدال على التعجب الوارد بصيغة الأمر: أَبْصِرْ بِهِ.	- ذكر العكبري معمولاته: "**الهاء تعود إلى الله عز وجل، وموضعها رفع، لأن التقدير: أبصر الله، والباء زائدة".**[1] - وقد منع النحاة تقدم معمول التعجب على عامله لعدم تصرفه.	26

من خلال ما سبق نلحظ أن أفعال المدح والذم وفعلي التعجب أفعال ضعيفة تستعمل استعمال الأدوات وينقص عملها، بحيث "**لا تستطيع أن تعمل في ما تقدم عليها، أي أن التركيب الذي تقع فيه يجمد على حال خاصة، فلا يتقدم عليها معمولها البتة".**[2]

[1]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص 844.

[2]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا، ونقدا، ص 57.

خـــــــاتمة

خاتمة:

وخلاصة القول، فقد سعت هذه الدراسة في مختلف مراحلها إلى رصد الفعل العامل بنوعيه –القياسي والسماعي- في سورة الكهف وتحديد معمولاته، وإظهار ما يتصرّف منها في العمل بحرية وما يعمل بقيود. ومنه، فقد خلصت إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- سميت الأفعال التامّة بهذه التسمية كونها تكتفي بمرفوعها في تحصيل المعنى التام.

2- أصل العمل للأفعال، لأنها تعمل بلا قيود، ظاهرة ومضمرة، متقدّمة ومتأخرة، متصلة ومنفصلة عن معمولها، كما أنها تقوى على العمل في أكثر من معمول.

3- تختص الأفعال المتعدية بميزة وهي أنها ترفع فاعلا وتنصب مفعولا أو أكثر.

4- اصطلح على الأفعال الناقصة بهذه التسمية كونها لا تستغني بمرفوعها بل تستلزم منصوبا لإتمام المعنى.

5- سميت الأفعال الجامدة كذلك لخلّوها من الحدث والزمن، ولزومها صورة واحدة في التعبير.

6- من خلال شواهد السورة، تبّين أنّ الأفعال اللازمة والأفعال التي لم يسّم فاعلها وكذا الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد وإلى اثنين وبالتحديد أفعال المنح والعطاء تتمكن من العمل في معمولاتها بحرية.

7- يشترط لإعمال أفعال القلوب وأفعال التحويل: النصب في مفعوليها وجوبا: تقدّمها على معموليها وعدم ورود مانع من العمل بعدها، كما أنّ حكم الإعمال يشترك فيه أفعال القلوب وأفعال التحويل، في حين تنفرد أفعال القلوب المتصرفة بحكم الإلغاء والتعليق.

8- يتحقق حكم التعليق بتصدر أدوات مانعة من نصب المفعولين، تجلّت هذه المعلّقات في الشواهدكالأدوات الناسخة نحو: "أنَّ"، واسم الاستفهام مثل "أيٌّ".

9- من خلال تتبُّع كتابي إعراب القرآن الكريم وبيانه، والتبيان في إعراب القرآن تبيّن أنّهما لم يستعملا مصلح التعليق بهذا اللفظ وإنما ذكرتها بمعناه بقولهم "سدّ مسدّ المفعولين" وفيه دلالة على تعليق الفعل عن العمل في اللفظ وبقائه محلاً .

10- من خلال تحليل السورة ظهر جليا عدم ورود حكم الإلغاء، كما اتضح عدم ورود الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل.

11- تتفرع كان وأخواتها من ناحية العمل إلى فرعين، فمنها ما يعمل بغير شرط كالأفعال "كان، أصبح"، ومنها ما يعمل بشرط: تصدّر النفي لفظا أو تقديرا كالفعل لا أُبرِحُ وهو الوارد في السورة.

12- تنفرد كاد وأخواتها بحكم ورود خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

13- يشترط في فاعل أفعال المدح والذم أن يكون معرفا بال التعريف، أو أن يجيء مضمرا تفسره نكرة بعده، وقد وردت هاتين الحالتين في الشواهد.

14- يمتنع في أفعال التعجب تقدّم معموليها عليها وذلك لعدم تصرّفها.

قائمة

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم

- برواية ورش.

أولا: المصادر

أ- المعاجم:

1- ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: محمد عوض مرعب، د تر، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1422هـ-2001م، د ج.

2- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، د تح، د تر، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1300 هـ، مج: 11.

ب- الكتب التراثية:

1- ابن النحاس: أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، د تح، د تر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1425هـ-2004م، ج2.

2- ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د تر، ط2، دار الكتب المصرية، مصر، 1913م، ج 1.

3- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله العقيلي، المصري، الهمزاني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، د تح، د تر، ط 20، دار التراث، القاهرة، مصر، 1400هـ-1980م، ج1.

4- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي، تفسير سورة الكهف لابن كثير، دج، د تح، د تر، د ط، دار المكتبة العربية.

5- ابن مضاء القرطبي: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن محمد اللخمي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، د تر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1947م، د ج.

6- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، د تح، د تر، ط4، دار ذوي القربى، النجف، العراق، 1427هـ، د ج.

7- ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، د تح، د تر، ط1، دار الكوخ، إيران، طهران، 1383هـ، د ج.

8- الأستراباذي: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، د تر، د ط، مؤسسة الصادق، طهران، إيران، 1395هـ-1975م، ج 1.

9- الأنباري: كمال الدين بن أبي البركات عبد الرحمان بن أبي سعيد، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، د تر، ط 1، دار الأرقم بن الأرقم، بيرون، لبنان، 1999م، د ج.

10- الشريف الجرجاني: علي بن محمد السيد، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، د تر، د ط، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د س، د ج.

11- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، د ج، د تح، د تر، دار الكتب.

12- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، د تر، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، ج 1.

13- عبد القادر الجرجاني، العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، 1119.

14- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، د تح، د تر، ط3، دار ابن كثير، دمشق بيروت، 1412هـ1992م، مج 5.

ثانيا: المراجع

1- أحمد الخوص، قصة الإعراب أسلوب متطور في القواعد والإعراب، د تح، د تر، ط 4، المطبعة العلمية، دمشق، 1987، د ج.

2- صافي محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، د تح، د تر، د ط، د س، ج 15.

3- عباس حسن، النحو الوافي، د تح، د تر، ط 3، دار المعارف، مصر، د س، د ج.

4- عبد الهادي الفضلي، مختصر النحو، د تح، د تر، ط 7، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1400هـ-1980م، د ج.

5- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، د تح، د تر، ط2، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1998-1999.

6- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، د تر، ط 28، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، 1414هـ - 1993م، ج 3.

7- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية"، د تح، د نشر، ط1، كلية الآداب، جامعة أم القرى محمد الخامس لنيل دبلوم الدراسات العليا، دار الرباط، 1425هـ-2004م.

8- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، د تح، د تر، د ط، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 1435هـ 2014م، د ج.

ثالثا: الرسائل

1- أحمد علي طه الزبيدي، اختلاف العامل وأثره في المعنى دراسة تطبيقية في كتاب روح المعاني للألوسي (جزء عم)، د تح، د تر، د ط، كلية اللغة العربية وآدابها جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير، السعودية، 1433هـ-1434م.

2- رياض بن حسن الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، د ت، د تر، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، د ط، 1435هـ-2014م.

3- سميحة بنت منصور بن أحمد الراجحي، التعليق في النحو العربي مع دراسة تطبيقية من القرآن الكريم، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، 1420هـ-1999م.

4- علي السماني يوسف، النواسخ الفعلية في القصائد العشر (دراسة نحوية تطبيقية) بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف، د تح، د تر، د ط، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الإسلامية، 1427هـ-2007م، د ج.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

العناوين	الصفحة
شكر	
إهداء	
مقدمة	أ
مدخـــــــــــــــــــــــل	
أولا: تعريف العامل	2
ثانيا: أركانه	4
ثالثا: نشأته	5
رابعا: تصوّر النحاة له	6
الفصل الأول: أنواع الأفعال العاملة وقوانين عاملها	
تمهيد	10
المبحث الأول: أنواع الأفعال العاملة	11
المطلب الأول: الأفعال التامة	11
المطلب الثاني: الأفعال الناقصة	19
المطلب الثالث: الأفعال الجامدة	23

المبحث الثاني: قوانين عملها	27
توطئة	27
المطلب الأول: قوانين عمل الأفعال التامة	27
المطلب الثاني: قوانين عمل الأفعال الناقصة	35
المطلب الثالث: قوانين عمل الأفعال الجامدة	40
الفصل الثاني: العامل الأصل –الفعل- وشروط عمله- سورة الكهف "أنموذجا"	
تمهيد	44
1- التعريف بالسورة	44
2- سبب النزول	44
المبحث الأول: الأفعال التامة وتوضيح شروط عملها	45
المطلب الأول: الأفعال اللازمة والأفعال المبنية لما لم يسم فاعلها	45
المطلب الثاني: الأفعال المتعدية	51
المبحث الثاني: الأفعال الناقصة والأفعال الجامدة وقوانين عملها	64
المطلب الأول: الأفعال الناقصة	64

فهرس المحتويات:

المطلب الثاني: الأفعال الجامدة	68
خاتمة	71
قائمة المصادر والمراجع	74
فهرس المحتويات	79

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

البويرة في: 2024/06/10.

إذن بالإيداع خاص بمذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة) المشرف(ة) حكيمة طايل

أصرح بأني قد منحت الإذن بالطبع للطالب(ة):

1- موايسي تركية

2- .....

عنوان المذكرة: **قوانين العاملية للعامل الأصل – الفعل – في النحو العربي – سورة الكهف –أنموذجا**

التخصص: لسانيات تطبيقية

إسم ولقب الأستاذ(ة) المشرف(ة)

حكيمة طايل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

البويرة في: قسم اللغة والأدب العربي 2024/06/10

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

(طبقا للقرار الوزاري رقم 1028 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها) .

أنا الممضي أسفله،

الطالب(ة): تركية موايسي رقم التسجيل: 191933028382.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 121082685 والصادرة بتاريخ: 2021/08/08

المسجل(ة) بكلية: الآداب واللغات قسم: اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات تطبيقية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة بـ:

قوانين العاملية للعامل الأصل – الفعل – في النحو العربي – سورة الكهف –أنموذجا

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفق ما ينص عليه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020م.

رأي الإدارة بعد التدقيق

نسبة الانتحال والتشابه: %

القرار:

مقبول ☐ غير مقبول ☐

رئيس القسم